نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٣٤ -١٣٥ مايو/ آيار- يونيو/ حزيران ١٩٩٩

دمج التنمية في حقوق الإنسان

تنظر المنظمة العربية لحقوق الانسان بإهتمام كبير للندوة التي نظمتها بالمشاركة مع كل من البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في القاهرة ، خلال الفترة من٧ إلى ٩ يونيو/حزيران ١٩٩٩ .

فمن ناحية ، تدشن هذه الندوة برنامجاً مهماً للتعاون مع اثنين من أهم منظمات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان، وهما المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، اللتين تتقاسم المنظمة معهما هدفاً ثميناً، وهو بلورة برامج محددة نحو ادماج التنمية فى حقوق الإنسان، بعد أن ظل هذا الهدف أقرب إلى التمنيات منه إلى الواقع منذ إقرار إعلان الحق فى التنمية فى العام ١٩٨٦ . وتعد هذه الخطوة، الأولى من نوعها على المستوى العالمي .

ومن ناحية أخرى، تأتى هذه الندوة استجابة لدعوة ملحة داخل هيئات المنظمة العربية لتعميق إهتمام المنظمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، عبرت عنها الجمعية العمومية الرابعة للمنظمة بالرباط فى العام ١٩٩٧ ، وتابعها مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية، وعقدت المنظمة في إطارها عدة حلقات بحثية على مدار العامين الأخيرين ،لبلورة مداخل تستهدف تحقيق هذه الغاية .

ومن ناحية ثالثة ، استهدفت هذه الندوة تحقيق مشاركة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الدولية في إطار مساحات التوافق ، والتي تتركز أساساً فى ميداني التنمية والتربية على حقوق الإنسان . بما يفتح مجالات لبناء الثقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، ويشجع على تطوير موقف الحكومات من إنشغالات الحركة العربية لحقوق الإنسان فى القضايا الخلافية .

وقد تميزت الندوة، بإطار فريد من المشاركة، إذ جمعت بين المنظمات غير الحكومية والمراكز البحثية المتخصصة ، والهيئات الحكومية المعنية ، واللجان البرلمانية المختصة بحقوق الإنسان ، وراعت اعتبارات النوع (الجندر) وأوسع نطاق من التمثيل الجغرافي . وشارك فيها لفيف من الخبراء والشخصيات من معظم البلدان العربية، وخبراء البرنامج الانمائى للأمم المتحدة.

وتوصلت الندوة لإطار برنامج عمل من شأنه النهوض بالفكرة ، وبدور منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في تنفيذها ، حظي بمساندة وتأييد الدول المشاركة فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمكتب التنفيذى للبرنامج بعد إنتهاء الندوة .وقد شرعت المنظمات الثلاث المنظمة للندوة في تحديد الخطوات التنفيذية لبرنامج العمل، وشارك إبراهيم علام المدير التنفيذي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في سلسلة اجتماعات عمل نظمهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى نيويورك فى الفترة من ١٥ – ١٧ يونيو/حزيران ١٩٩٩ لمناقشة نتائج الندوة وبرنامج العمل ، وجرى تحديد جدول زمني للإنتهاء من بلورة الخطوات التنفيذية للبرنامج .

وتتضمن هذه النشرة «ملفاً» تفصيلياً بوقائع الندوة ، كما سوف تصدر اعمالها الكاملة في كتاب فى شهر سبتمبر/أيلول القادم، وذلك بالتعاون بين المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

فى هذا العدد

ص ٢

حقوق الإنسان والتنمية (وقائع الندوة وبرنامج العمل) ص ٧

حقوق الإنسان في العراق فى تقرير المقرر الخاص ص ٩

العيش المر ..تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ص ١٠

المنظمة ترحب بقرار مشاركة المرأة الكويتية في الإنتخابات ص ١٠

جدل ساخن حول قوانين الجمعيات في مصر وفلسطين ص ١١

إجماع دولي على ضرورة إنعقاد مؤتمر جنيف في موعده ص ١٦

المنظمة ترحب بقرارات العفو في البحرين ص ٢٠

إجتماع مجلس أمناء المنظمة والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تعقد جمعيتها العمومية

وقائع ندوة حقوق الإنسان والتنمية

القاهرة: ٧-٩ يونيو/ حزيران ١٩٩٩

على مدار ثلاثة أيام متصلة، شهدت القاهرة أعمال ندوة «حقوق الإنسان والتنمية» التى نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع اثنين من أهم أجهزة الأمم المتحدة، وهما البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذلك خلال الفترة من ٧-٩ يونيو/ حزيران ١٩٩٩ بمشاركة أكثر من ١٣٠ مشاركاً ومشاركة من مختلف البلدان العربية ومثلهم من المراقبين.

وقد توزعت أعمال الندوة على(٨) جلسات عمل، بخلاف الجلسات الافتتاحية والعامة والختامية. وفى الجلسة الافتتاحية، نوه الاستاذ **جاسم القطامى** رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان بأهمية موضوع الندوة الذى يمثل أحد الشواغل الرئيسية على الساحة العربية .

ورحبت السيدة **مرفت التلاوى** وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية بتنظيم الندوة بالقاهرة ،وأشارت إلى أنه رغم التقدم الهائل فى مجال حقوق الإنسان لازال المجتمع الدولى يعانى من صور انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تقتضى معالجتها تخليص حقوق الإنسان من التسييس وازدواجية المعايير والاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستمرار فى تحسين آليات حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية .

وأشار د. **عصمت عبد المجيد** الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تعتبر من العقبات الرئيسية أمام إعمال الحق فى التنمية وتؤثر على السلم والأمن الدوليين، وأشار إلى أن الممارسات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة تقع فى إطار جرائم الحرب التى نصت عليهاالمواثيق الدولية،كما إنها تهدد حقوق الإنسان العربى وتؤثر على عوامل الأمن والاستقرار والتنمية.

وأوضح السيد **محمد أوجار** الوزير المكلف بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية غرب أن العالم المعاصر يعيش أوضاعاً ذات انعكاسات خطيرة على حقوق الإنسان بمعناها الشامل، ومن ذلك أعباء المديونية والدمار الناتج عن الحروب، وأضاف أن «المديونية» تشكل التحدى الأكبر أمام الدول النامية وان إزالة هذا العائق يستدعى معالجة سياسية تعيد النظر فى هذا المعطى خدمة للتنمية وحقوق الإنسان.

وقالت السيدة **ماري روبنسون** المفوضة السامية لحقوق الإنسان ان الدول العربية مطالبة بتطوير مزيد من التعاون فيما بينها للتصدى للمشاكل التنموية التى تواجهها، كما جددت مارى روبنسون دعوتها للدول الغنية لتلبية إلتزاماتها ومساعدة الدول الفقيرة فى تحقيق التنمية، وأكدت أن حكومات الدول النامية يجب أن تضاعف جهودها لضمان تمتع كل المواطنين بالتنمية وحقوق الإنسان وتدعيم دور المنظمات غير الحكومية.

وركزت الأميرة **بسمة بنت طلال** فى كلمتها على أن قضية حماية نتائج التنمية لا تقل أهمية عن قضية التنمية ذاتها . فنتائجها التى تكون قد تحققت عبر سنوات طويلة يمكن أن تتلاشى وفى ذلك خسارة وطنية وقومية، ومن ثم دعت إلى ضرورة ابقاء قضية التنمية خارج حدود تأثير السياسة والخلافات والنزاعات، «أولا» لحماية حقوق الإنسان العربي وعدم السماح بالتفريط بها في إطار المصالح الضيقة، و«ثانياً» للحفاظ على استقرار عملية التنمية البشرية.

وركز الاستاذ **محمد فائق** الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى كلمته على أن تطور مفهوم «الحق فى التنمية» لم يواكبه تطور مماثل فى السياسات الوطنية أو الدولية، فاستمرت البلدان النامية فى اتباع سياسات تنموية تعطى الأولوية لاعتبارات النمو الاقتصادى وتخضع لتأثيرات الضغوط السائدة، كما استمرت السياسة الدولية فى تكريس هيكل علاقات يفضى إلى المركزية ويعزز اللامساواة، بما يهدد بإنقسام العالمين الصناعى والنامى إلى كتلتين منعزلتين، وبقاء الدول النامية فى حالة تخلف دائم.

وأخيراً أشار السيد **فواز فوق العادة** المدير العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى الى أن هذه الندوة تكتسب أهمية خاصة لكونها تركز على دور المجتمع المدنى فى عملية التنمية، وركز على توضيح دور البرنامج الانمائى فى مجال إعمال الحق فى التنمية فى المنطقة العربية، وذلك بالمشاركة مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

وخصصت الجلسة العامة للإستماع لممثلى خمس مؤسسات عربية وهم:- الأستاذ محمد الميلى عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، والاستاذ صلاح الدين حافظ عن اتحاد الصحفيين العرب، والدكتور الطيب البكوش عن المعهد العربى لحقوق الإنسان، والاستاذ صبرى بدر عن الاتحاد الدولى للعمال العرب، والاستاذ راجى الصورانى عن المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان.

أما عن **موضوع الندوة** فقد توزع على أربعة محاور رئيسية. ناقش «**المحور الأول**» الأدبيات النظرية حول «**الحق فى التنمية**» أعدت الورقة الرئيسية د. كريمة كريم استاذة الاقتصاد بجامعة الأزهر، وعقب عليها كلاً من د. إبراهيم سعد الدين استاذ علم الاجتماع ود. مصطفى كامل السيد استاذ

العلوم السياسية . وقد تعرضت الدراسة لمفهوم الحق فى التنمية، مع التركيز بوجه خاص على اصطلاح «التنمية المستدامة» التى تستهدف القضاء على الفقر وتدعيم كرامة وكبرياء الإنسان وإعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام كل الافراد عن طريق الحكم الجيد.

وأكدت الورقة على العلاقة الطردية بين حقوق الإنسان والتنمية، وذلك بالنظر إلى أن الإنسان هو وسيلة وهدف التنمية وانه لا يمكن إعمال التنمية بدون توافر حقوق الإنسان.

كما استعرضت الورقة المحاور الرئيسية التى تتحرك خلالها منظمات الأمم المتحدة لحماية وتدعيم حقوق الإنسان، وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائى يركز على تدعيم حقوق الإنسان بالمفهوم الواسع من خلال برامجه التنموية .كما تناولت بالعرض الأدبيات النظرية التى قامت بتقييم الدور الذى يلعبه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وأظهرت طابع الازدواجية بين الأفكار النظرية التى تدعو اليها تلك المؤسسات والممارسات العملية لها. وركزت الورقة بوجه خاص على دراسة آثار «الفقر» على التنمية فى البلدان النامية ،وأوضحت أن التحرر من الفقر يعتبر حقاً اساسياً من حقوق الإنسان، ونبهت إلى ضرورة وضع هدف القضاء على الفقر فى سلم الأولويات القومية وضرورة أن تتبنى الدول والمؤسسات الدولية سياسة«الهجوم على الفقر» لاقتلاع جذوره .

وفيما اتفق **د. ابراهيم سعد الدين** مع الباحثة فى اختيارها للموضوعات المطروحة على أساس أهميتها لبلدان العالم الثالث، فقد أوضح أن التنمية هى نشاط وعملية يشاطر فيها كل أطراف المجتمع وأفراده ومنظماته وعلى رأسها الدولة الوطنية،دون تجاهل مسئولية الدول المتقدمة فى مساعدة البلدان النامية للنهوض بعملية التنمية، وذلك لأسباب تاريخية ترجع لميراث الفترة الاستعمارية،ولأسباب واقعية تتعلق بالتأثيرات السلبية للعلاقات الدولية غير المتكافئة.

واختلف **د. مصطفى كامل السيد** مع ما أوردته الورقة من ربط الحق فى التنمية بالحقوق الفردية، وأكد على أن هذا الحق واحداً من حقوق الشعوب، ولكنه لايتمتع بقوة قانونية ملزمة، وإنما هو إعلان سياسى صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر مصدراً للعرف الدولى .

وقد عكست اتجاهات المناقشة وجود توافق عام حول المفهوم الشامل للحق فى التنمية ، وأجمعت الاراء على أن الدولة فى المجتمعات العربية تلعب دوراً رئيسياً ومحورياً فى عملية التنمية من خلال انتهاج برامج وطنية مستقلة للتنمية تستجيب للإشكاليات الخاصة بالمجتمعات العربية، وذلك دون إغفال دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى، ومع ضرورة تدعيم قيم المشاركة والشفافية والمحاسبة، وأن تركز برامج التنمية العربية أو الوطنية على القضاء على آليات التخلف التى تشكل عائقاً أمام اعمال هذا الحق .

وتناول المحور الثانى العلاقة بين «**حقوق الإنسان والتنمية**»، وأعد الورقة الرئيسية د. عزام محجوب استاذ العلوم الاقتصادية بجامعة تونس. وتناولت الورقة فى ثلاثة أقسام موضوعات العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان ، والعلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان، وعلاقة التنمية بحقوق الإنسان ومفهوم اسلوب الحكم.

وأوضح الباحث أن التطور الحاصل فى المضامين المكونة لحقوق الإنسان كما أقرها المجتمع الدولى قد توافق مع تطور مفهوم التنمية، ولكن مثلت سنة ١٩٨٦ نقلة نوعية بإصدار إعلان «الحق فى التنمية» حيث اتفق الجميع على اعتبار التنمية جزءاً لايتجزأ من منظومة حقوق الإنسان.

وبخصوص العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان ، أبدى د. محجوب عدة ملاحظات جوهرية على تعريف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لمفهوم التنمية البشرية بأنه «توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد» إلا أن أهم هذه الخيارات فى نظر أصحاب القرار هى أن يحيا الإنسان حياة طويلة خالية من المرض، وأن يحصل على المعرفة وأن يتمتع بمستوى كريم، غير انه هناك خيارات أخرى لا تقل أهمية مثل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان حقوق الإنسان. كما أن مفهوم التنمية البشرية يعد أحد جوانب الخيارات، لكن هناك عناصر أخرى لا تقل أهمية كالصحة والتعليم والحرية، وكذلك فإن تحقيق التنمية البشرية يتطلب نمواً إقتصادياً يتوافر إلى جانب المقومات الأساسية للتنمية، وهى والمساواة، مقاومة الفقر، والمشاركة .

وأكد الباحث على وجود علاقة عضوية بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان ، وأشار إلى أن الجدل مازال دائراً حول طبيعة العلاقة بين دليل التنمية البشرية ودليل الحرية البشرية من ناحية الدراسات الكمية ، فهناك تباين شديد فى الاستنتاجات المتعلقة بالترابط والسببية بينهما.

وفيما يخص علاقة التنمية بحقوق الإنسان ومفهوم أسلوب الحكم ، الذى أطلقته وروجت له المنظمات المالية الدولية(خاصة البنك الدولى) ، يعرض الباحث أساس هذا المفهوم ويناقش مضمونه من خلال تناول عناصره الأربعة الرئيسية (المسئولية، المشاركة، الشفافية، سيادة القانون).

وأشارت **د. محيا زيتون** فى تعقيبها على ورقة د. المحجوب إلى أنها تفتقد التناول الصريح لانماط التنمية . فالدولة الغربية تربط بين التنمية والليبرالية الاقتصادية والسياسية وأغفلت الأبعاد الاقتصادية للتنمية، بينما أهدرت الدول الاشتراكية (النظام السوفيتى والمعسكر الشرقى قبل انهيارهما) الحقوق المدنية والسياسية، وفى البلدان النامية التى أخذت باقتصاديات السوق لم تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وأكدت المعقبة أن مجموعة حقوق الإنسان وتوفيرها للأفراد لا يرتبط بنظام سياسى أو إقتصادى معين ، وأشارت إلي ضرورة تكامل حقوق الإنسان وتوفيرها فى نفس الوقت. وأبرزت الباحثة أن مشكلة التنمية تكمن فى اعمال هذه الحقوق فى الواقع العربى والمحلى، حيث تتبنى الحكومات العربية سياسات الاصلاح الهيكلى على حساب القضايا الاجتماعية التى لم تعد محوراً اصيلا فى استراتيجيات التنمية .

كما أشارت كذلك إلى أن « أسلوب الحكم» الذى يجرى الترويج له من قبل المؤسسات الدولية المالية يأتى فى سياق سياسة الهيمنة الدولية.

وانطلق تعقيب **د إبراهيم السوري** من وجهة نظر مغايرة لما ورد فى دراسة د. محجوب اعتقاداً منه بأن قضايا المنهج التى حددت إطار البحث لا تمثل مقاربة مناسبة لإنجاز عملية التنمية ، فانتقد وضع حقوق الإنسان والتنمية فى مقاربة ثنائية تفصل كل واحده عن الأخرى بشكل تام.

وأكد على أن ما أشارت اليه الورقة من ضعف الأثر التساقطى التلقائى ومأأدى إليه من تفشى الفقر يقتضى ايجاد بديل حيوى يكون مخرجا من مثل هذه النماذج وأن أكثر البدائل مشروعية يكمن فى جعل التنظيم المجتمعى بمختلف أوجهه محوراً للتنمية .

وقد عكست المناقشات انقساماً فى وجهات النظر بين اتجاهين رئيسين ، ذهب الأول إلى أن التنمية تؤدى بالضرورة إلى النهوض بحقوق الإنسان وأن دور الدولة ينبغى تحجيمه فى تنظيم العلاقات بين أطراف المجتمع .

بينما ذهب الاتجاه الثانى إلى نفى علاقة السببية التى تعتبر التنمية مدخلاً للنهوض بوضعية حقوق الإنسان، وأشار إلى أن التجارب فى بعض بلدان شرق وجنوب آسيا أثبتت أن التنمية لم تسفر عن تحسن وضعية حقوق الإنسان ، بل كان غياب حقوق الإنسان أحد أسباب انهيار التجربة.

وتناول المحور الثالث موضوع «**التحديات الجديدة أمام إعمال الحق فى التنمية فى المنطقة العربية**»، وأعد الورقة الخاصة بهذا الموضوع باحثان هما : د. محمود عبد الفضيل رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، وأ. محسن عوض مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان . أشارت الورقة إلى أنه رغم تعدد الجهود الدولية الرامية لإعمال الحق فى التنمية فلم يتبلور توافق دولي ملموس بشأن سبل إعمال هذا الحق، ولا حول معايير ومؤشرات إنجازه، وظلت جهود التنمية تحلق فى مدار مستقل عن التنمية «كحق» أو فى علاقتها بحقوق الإنسان إنطلاقاً من املاءات الواقع وشروط العلاقات الدولية. وأضافت التطورات المتلاحقة فى السياسة والعلاقات الدولية وفى التقانة والمعرفة والاتصالات خلال العقد الأخير، تحديات جديدة أمام إعمال الحق فى التنمية فى البلدان النامية.

وأشارت الورقة الى أن ظاهرة العولمة وتأثيراتها التى تتعلق بالتنمية وحقوق الإنسان تتصدر التحديات الجديدة أمام إعمال الحق فى التنمية، كما تعرضت الورقة أيضا لقضية الاقليمية الجديدة، وخاصة الترتيبات الاقليمية التى يتم فرضها على شعوب المنطقة بطريقة شبه قسرية تصادر حق الإنسان فى تقرير مصيره الاقتصادى وفى اختيار الاشكال الأكثر ملاءمة لتوجيهات وأساليب التنمية. كما حللت الورقة أهم الظاهرات التى تشكل تحديات إعمال الحق فى التنمية فى الوطن العربى بدءاً من «التعليم» باعتباره الوسيلة العملية والعلمية للنهوض الاجتماعى والذى يتجاوز تأثيره حدوده الحاضر إلى آفاق المستقبل. كما تسلط الدراسة الأضواء على «تحدى العلوم والتقانة» وعلى قضايا «الفساد»و «المشاركة» . وتعالج النقطة الأخيرة قضية محورية تخص البلدان العربية دون باقى بلدان العالم فيما تصفه «بحق التنمية تحت الاحتلال وتحت الحصار» . وتعالج الأولى إشكالية التنمية فى فلسطين المحتلة، والثانية أثار العقوبات الدولية المفروضة على العراق.

وقد احتلت ظاهرة العولمة قدراً كبيراً من المناقشات ، فركز مشاركون على دور الشركات عابرة القوميات ومخاطر تحكمها فى المنتجات الثقافية وتأثيرها على حق العمل، وطرح آخرون تأثير العولمة على التوزيع والتنمية وحقوق الإنسان .كما دعا البعض الى تأكيد التعاون العربى لمواجهة العولمة.

وكذلك تركز قدر كبير من النقاش حول الاحتلال والحصارات الدولية التى تتعرض لها البلدان العربية وتشكل تحديات أمام اعمال الحق فى التنمية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة والجنوب اللبنانى والجولان السورى والعراق. كما حظى التعليم والبحث العلمى بقدر كبير من النقاش ودعا مشاركون

لضرورة أن يكون التعليم الإلزامى بدون مقابل، كما انتقد آخرون ضعف التشجيع للبحث العلمى والنشاط الفكري والعمل الابداعى. واهتمت المناقشات كذلك بقضية المشاركة وضرورة تفعيلها كمدخل لا غنى عنه للتنمية وحقوق الانسان .

وخصص المحور الرابع لمناقشة «**دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية**» ، وقد أعدت الورقة الرئيسية د. أمانى قنديل المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات العربية، وعقب عليها باحثان هما: د. فهمية شرف الدين استاذ علم اجتماع المعرفة بجامعة بيروت العربية، ود. وحيد عبد المجيد رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى.

وقد أبرزت الورقة فوضى المصطلحات والمفاهيم التى ترتبط بالقطاع الثالث غير الهادف للربح بما يشكل تحدياً فى الدراسات المقارنة، كما اشارت إلى وجود أربعة أنماط من التعريفات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية. وأوضحت أن التعريف بالسمات«التعريف الوظيفى الاجرائى» هو الذى يحظى بقبول عالمى وبمقتضاه تتسم منظمات القطاع الثالث بأنها تطوعية ولا توزع الأرباح على مجلس الإدارة أو الاعضاء ولا تسعى إلى الربح ولها إدارة ذاتية وهيكل رسمى منظم ، وغير سياسية، ومستقلة.

كما تناولت الورقة المداخل والنظريات التى تفسر دور المنظمات غير الحكومية.

وأشارت الباحثة الى أن هذه المداخل قائمة على افتراضات أساسية ترتبط بالمجتمع الغربى الرأسمالى وتفسر واقعاً يختلف عما يحدث فى الدول النامية ودول شرق اوربا، ومن ثم برزت اجتهادات مختلفة توجه الاهتمام نحو دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية تتمثل فى ممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية، ومواجهة الآثار السلبية لسياسة الاصلاح الهيكلى ، واجتذاب المواطن إلى قلب عملية التنمية المستدامة.

كما أوضحت الورقة دلالة المدخل التنموى لدور المنظمات غير الحكومية والعوامل التى تؤثر فى صياغة هذا الدور وبينت أن الأزمات الاساسية التى تشهدها الدول النامية تؤثر فى صياغة أدوار تلك المنظمات. ورصدت ثلاثة أزمات موثرة هى أزمة «الشرعية» وازمة «الهوية» وازمة«العقلانية العملية» .والتى أدت بدورها إلى بروز قضايا أساسية تواجه المنظمات غير الحكومية أهمها: «النخبوية» و «الثقافة المدنية» والديمقراطية وإستقلالية المنظمات غير الحكومية.وانتقدت الورقة اقتصار دور تلك المنظمات على الدور«الالحاقى» ، وقصور الممارسة الديمقراطية داخلها.

وفى تعقيبها على الورقة التى قدمتها د. أمانى طرحت د. **فهمية شرف الدين** عدة ملاحظات وتساؤلات حول رؤيتها لدور المنظمات غير الحكومية أهمها: مدى ملاءمة هذه المنظمات للمجتمعات العربية، وهل يمكن لهذه المنظمات أن تقوم بالدور الذى كان مرصوداً للحكومات، وأن تكون فاعلاً رئيسياً فى نمط آخر من التنمية ؟ ورأت المعقبة أن التساؤلات السابقة تعيد طرح مشاكل التمويل ليس لكونه تمويلاً أجنبياً يفرض جدول أعمال معين على المنظمات غير الحكومية فقط، بل من أجل طرح الأهداف الحقيقية للتمويل.

وركز د. **وحيد عبد المجيد** على التحديات التى تواجه المنظمات غير الحكومية، وأبرز أن الحكومات العربية ا يغلب عليها «الانغلاق» تجاه المنظمات غير الحكومية. لذلك فان التحدى الأكبر أمام تلك المنظمات فى العالم العربى هو العقلية التى توجه الحكومات العربية أكثر من طبيعة النظام السياسى. وأشار إلى أن المشكلة الحقيقية فيما يخص العلاقة بين مؤسسات التمويل وبعض المنظمات غير الحكومية تدخل فى إطار الفساد أكثر مما تقترب من مجال فرض الإرادة وتغيير التوجيهات .

وقد استكمل هذا المحور بالإستماع الى خبرة التجارب الحية من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال التنمية وحقوق الإنسان فى عشرة بلدان عربية. حيث استمعت الندوة لتجارب : جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن (تونس) جمعية انصار الخدمات التنموية (السودان) جمعية المرأة والمجتمع (مصر) جمعية الشبان المسيحية (لبنان) جمعية أوال النسائية (البحرين) الجمعية المغربية لحقوق الانسان (المغرب) المجلس العربى للامومة والطفولة (اقليمى) .

كما استمعت الندوة ايضا لتجربة المشاركة للمرأة فى الخليج والجزيرة من خلال تجربة النساء فى المشاركة فى الانتخابات البلدية فى قطر لاول مرة ، ومستقبل المشاركة فى الكويت فى ضوء قرار امير الكويت بازالة العقبات القانونية امام مشاركة النساء فى الانتخابات النيابية القادمة، وتجربة المشاركة للمرأ ة فى اليمن ، كما استمعت الندوة الى رؤيةلمستقبل حق التنمية فى مصر .

وأظهرت التجارب أهمية الادوار التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية فى مجال التنمية وحقوق الانسان ، وقدرتها على اقتحام مساحات جديدة فى مجالات التنمية وحقوق الإنسان من ناحية، وتشابه التحديات والعوائق السياسية والثقافية والقانونية من ناحية أخرى.

وأظهرت المناقشات وجود توافق عام على

ضرورة إلغاء كافة القوانين والتشريعات التى تصادر حق الجمعيات والمنظمات غير الحكومية فى الوجود أو تفرض قيوداً على نشاطاتها، وحث الحكومات على انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً مع المنظمات غير الحكومية والتعامل معها كشريك فى التنمية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والعمل على تمكين المرأة من المشاركة بفاعلية فى أنشطة منظمات المجتمع المدني.

كما دعا المشاركون الى ضرورة العمل على إنشاء صندوق عربى لتمويل نشاطات المنظمات غير الحكومية ، والى تدعيم التعاون بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة فى مجال التنمية وحقوق الانسان .

برنامج القاهرة للعمل من أجل إعمال الحق فى التنمية فى البلدان العربية

انعقدت الندوة الاقليمية حول (حقوق الانسان والتنمية) بالقاهرة وذلك خلال الفترة من ٧-٩يونيو /حزيران ١٩٩٩ .أعرب المشاركون عن شكرهم للحكومة المصرية على عقد الندوة فى القاهرة ، وتقديرهم لجهد الجهات الثلاث المنظمة لها وهى : المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائى ، والمفوضية السامية لحقوق الانسان .

وتضمنت اعمال الندوة العديد من المساهمات التى كان لها اثرها فى القاء الضوء على مشكلات المنطقة التى تحول دون اعمال الحق فى التنمية . وابرزت هذه المساهمات الحاجة الى وضع اطار دائم ومنظومة عمل لتعزيز الوعى وبناء القدرات اللازمة لادخال المقترحات القيمة التى تضمنتها الندوة حيز التنفيذ .

وخلال اعمال الندوة ، حرص المشاركون والمنظمو ن على تأكيد جملة من المبادئ التالية:

١- تأكيد عالمية حقوق الانسان ، وعدم قابليتها للتجزئة ، وتكامل مختلف ابعادها (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) .

٢- اعتبار ان الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية كلا مترابطا ذات تأثير متبادل يدعم كل جزء منها سائر الاجزاء .

٣- ترسيخ اهمية اتباع منهج شامل وعملى فى دفع التعاون الاقليمى العربى من اجل حماية حقوق الانسان والتنمية البشرية وتعزيزها .

٤- تأكيددور المجتمع المدنى وبصفة خاصة المنظمات العاملة فى مجال حقوق الانسان والتنمية باعتبارها شريكا اساسيا فى عملية التنمية المستدامة .

٥- اقرار اهمية بناء القدرات الوطنية فى سبيل دعم مبادئ حقوق الانسان كمدخل اساسى للتنمية البشرية المستدامة .

وعلى ضوء ذلك ، دعا المشاركون والمنظمون، كلا من برنامج الامم المتحدة الانمائى ومكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان لتنظيم مجموعة من البرامج على المستويين الوطنى والاقليمى ، من اجل ترسيخ الوعى بالارتباط بين التنمية وحقوق الانسان . واقترحوا ان تركز هذه الانشطة على تفعيل الحق فى التنمية من خلال الوسائل التالية :

١- تطوير منهج لدمج حقوق الانسان فى التنمية البشرية المستدامة ، وقد يرى فى هذا الصدد ، استخدام التقارير الوطنية للتنمية البشرية المستدامة بالتعاون مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة .

٢- اختيار واستخدام مؤشرات فى الموضوعات ذات الصلة بقضايا حقوق الانسان والتنمية البشرية المستدامة بالاستناد الى ما اتفق عليه فى مؤتمرات الامم المتحدة خلال التسعينيات.

٣- تعزيز مراكز الابحاث والتوثيق والتدريب العربية العاملةفى مجال حقوق الانسان .

٤-اعداد دليل عربى لتدريس حقوق الانسان ووضع مشروع استطلاعى لتدريس مبادئ حقوق الانسان بشكل تجريبى فى بعض المدارس والجامعات مع الاخذ فى الاعتبار الجهود السابقة والجارية .

٥- اعداد دليل عربى للمهتمين بقضايا حقوق الانسان من الحكومات والمجتمع المدنى .

٦- بحث وسائل دعم مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال حقوق الانسان من اجل مساعدتها على استدامة مساهمتها وترسيخ دورها فى عملية التنمية البشرية المستدامة .

٧- تعميق وترسيخ مشاركة المرأة فى اعمال الحق فى التنمية من اجل تحقيق مبدأ المساواة.

٨- الاستفادة والانتفاع من الخبرات المكتسبة فى مناطق اخرى من الدول النامية ونشر الوعى بالنماذج المتميزة من داخل المنطقة العربية وخارجها.

٩- تنظيم برامج تدريبية للاعلاميين فى مجال حقوق الانسان .

ولهذه الغاية دعا المشاركون فى الندوة برنامج الامم المتحدة الانمائى والمفوضية السامية لحقوق الانسان الى تعبئة الموارد اللازمة من اجل القيام بالنشاطات الموضحة اعلاه .

لجنة حقوق الإنسان تناقش حالة حقوق الإنسان بالعراق

ناقشت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة فى دورتها (٥٥) التقرير المقدم من المقرر الخاص السيد ماكس فان ديرشتويل حول حالة حقوق الإنسان فى العراق، وينقسم التقرير إلى ستة أقسام رئيسية تعالج أوضاع حقوق الإنسان فى العراق والاستنتاجات والتوصيات التى خلص إليها المقرر الخاص.

فى بداية التقرير ، يشير المقرر الخاص إلى إستمرار رفض الحكومة العراقية السماح له بزيارة العراق منذ يناير/كانون الثانى ١٩٩٢ ، كما ترفض الحكومة الرد على المقرر الخاص أو التعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ورغم أن المقرر الخاص يشير إلى أنه لا يستطيع أن يؤكد بصورة قاطعة صحة جميع التقارير والمزاعم الواردة إليه ، إلا انه يستند إلى الخبرة التى تجمعت لديه لكى يستنتج بأنه من المهم الابلاغ عن المزاعم الخطيرة التى تبدو موثوقة للوهلة الأولى بقدر ما تكون متسقة مع الأحداث ومع النمط الراسخ داخل البلد.

يتعرض التقرير للمزاعم المتعلقة بإنتهاكات حقوق الإنسان التى تمس السكان العراقيين الذين يعيشون فى المحافظات الجنوبية وأفراد الطائفة الشيعية والاكراد، والتى تشير إلى وجود حملة مستمرة من الاعدامات فى السجون العراقية. فلا يزال المقرر الخاص يتلقى تقارير تشير إلى وجود حملة إعدامات فى سجنى «أبو غريب» و«الرضوانية»، بما فى ذلك مئات من عمليات الاعدام التى حدثت فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٨ . وتأكيداً لهذه المزاعم اتيحت للمقرر الخاص عدة قوائم بأسماء أكثر من ٢٠٠ شخص من المعتقلين الذين أعدموا خلال الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ . كما لا يزال هناك أشخاص يحكم عليهم بالاعدام بسبب مشاركتهم فى الاحداث فى مارس/آذار ١٩٩١ ، ولدى المقرر الخاص قائمة تضم اسماء ١٢٥ سجينا ذكر أنهم اعدموا فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ فى سجن أبو غريب من بينهم ٥٠ شخصاً اتهموا بالمشاركة فى هذه الاحداث. كما لا تزال عقوبة الاعدام توقع علي أن شخص يكون عضواً فى أى حزب سياسى غير مشروع ينتمى إلى قوى المعارضة للحكومة.

وفيما يتعلق بالسكان الذين يعيشون فى منطقته الأهوار، لاحظ المقرر الخاص أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التى ترتكبها حكومة العراق قد عادت إلى الظهور، وتتمثل أفظع تلك الإنتهاكات فى الاعتداءات العسكرية على المستوطنات المدنية فى المحافظات الجنوبية فى الناصرية والعمارة والبصرة، ويزعم أن هذه العمليات تتصل بالبحث عن الفارين من الخدمة العسكرية ممن لجأوا إلى القبائل التى تعيش فى منطقة الأهوار، ورأى المقرر الخاص أن هذه الهجمات العشوائية الواسعة النطاق غير متناسبة على مدى الحاجة المزعومة إلى البحث عن الفارين من الجيش وتتعارض مع الإلتزام بمرعاة الأصول القانونية لأنها تعاقب أشخاصاً أبرياء ولا تتيح للمهتمين محاكمات عادلة .

كما أشار التقرير إلى إستمرار الاغتيالات والتهديدات المنتظمة ضد القيادة الشيعية. وكذلك تدهور أوضاع حقوق الإنسان للاكراد فى محافظة كركوك حيث تواصل حكومة العراق سياسة التعريب من خلال عملية ترحيل داخلى بهدف نقل السكان غير العرب إلى مناطق أخرى بالقوة ولا سيما السكان من الاكراد والتركمان والأشوريين الذين يعيشون فى كركوك، وذلك وفقا لسياسة عامة ترمى إلى خفض نسبة المواطنين غير العرب فى منطقة كركوك الغنية بالنفط.

ويخصص القسم الثالث من التقرير لعرض وتقييم أوضاع الحق فى الغذاء والرعاية الصحية.

وتلاحظ المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن المقرر الخاص يلقى باللوم الشديد على الحكومة العراقية لتدهور الحالة الغذائية والصحية فى العراق ،حيث خلص المقرر الخاص إلى أن حكومة العراق لم تف بالتزاماتها بمقتضى المواد ٢، ١١، ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية نظراً لعدم قيامها بإتخاذ خطوات ملائمة «إلى أقصى حد تسمح به مواردها المتاحة» ،كما شدد المقرر الخاص على رفض الحكومة الاستفادة من ترتيب « النفط مقابل الغذاء » حتى عام ١٩٩٦ ثم عدم إبدائها فيما يعد تعاوناً كاملاً فى تنفيذ هذا الترتيب، وعلى اخفاق الحكومة فى ضمان رفع نظام العقوبات عن طريق الامتثال لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

وبذلك يتجاهل المقرر الخاص تأثير حالة الحصار والعقوبات المفروضة على العراق للعام التاسع على التوالى على تدهور الأوضاع الإنسانية والتعنت الواضح من قبل الادارة الامريكية والبريطانية تجاه العراق.

واستناد إلى التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة ، يخلص المقرر الخاص الى أن « برنامج النفط مقابل الغذاء» قد ساعد فى توفير قدر أوفى من حصص المواد الغذائية للشعب العراقى، كما أن حالة سوء التغذية العامة للاطفال خلال السنوات الماضية قد إستقرت بشكل نسبى .

ويشير المقرر إلى أن مستويات سوء التغذية التى كانت آخذة فى الارتفاع قد استقرت عقب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦(١٩٩٥)، ورغم ذلك فإن مستويات سوء تغذية الأطفال الرضع فى وسط وجنوب العراق لا تزال تثير قلقاً بالغاً.

وفى قطاع الصحة، يشير المقرر الخاص إلى أن حدوث تدفق متزايد للإمدادات أدى إلى توسيع نطاق العلاج المتاح، وأصبحت الأدوية متاحة على نطاق واسع ، غير أن الحالة السيئة للمرافق لا تزال تثير مخاطر حقيقة. كما أشار التقرير إلى استمرار عدم توافر

إمدادات المياه النظيفة ، وأن قطاع المياه يحتاج إلى مبلغ ٥٠٠-٦٠٠ مليون دولار من لإنجاز عمليات الاصلاح الأكثر إلحاحاً.

وبينما لا يتضمن تقرير المقرر الخاص أية ادانة للعملية العسكرية المشتركة التى نفذتها الولايات المتحدة وبريطانيا فى ١٧ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٨ والتى استمرت لمدة أربعة أيام وسببت اضرار فادحة بالبنية الاساسية للاقتصاد العراقى ، يلقى المقرر الخاص باللوم على حكومة العراق ، وذلك بسبب عدم سماحها لموظفى الأمم المتحدة بإجراء تقييم شامل للأضرار الناجمة عن عمليات القصف الجوى ، الامر الذى ادى الى تعذر اجراء التقييم الذى طلبه أعضاء مجلس الأمن.

وبشأن الاشخاص المفقودين نتيجة الاحتلال العراقى للكويت، يشير المقرر الخاص الى أنه وفقاً للقائمة التى وضعتها حكومة الكويت فإن ملف المفقودين الكويتيين يضن ٦٢٥ فرداً لم تتم تسوية ٦٠٤ حالات منها، وحمل المقرر الخاص حكومة العراق المسئولية عن مصير هؤلاء الأشخاص وعن الآثار التى لحقت بأسرهم نتيجة اختفائهم، وشدد المقرر الخاص على أن العراق ملزم بأن يقدم ردوداً مستفيضة عن مصير هؤلاء الاشخاص دون أى تأخير .

وأكد المقرر أن حكومة العراق قد عزفت عن ابداء أى اهتمام صادق بحالات الاشخاص الذين لا يزالون مفقودين، بل انها قد تخلفت فيما بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ ويوليو/تموز ١٩٩٤ عن حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية المعنية بالأشخاص المفقودين. وفى يوليو/تموز ١٩٩٤ عادت إلى المشاركة فى إطار اللجنة ولكنها ما لبثت فى الشهور الأخيرة إلى التخلف عن حضور اجتماعاتها المقررة.

وفى نهاية التقرير أوصى المقرر الخاص بمجموعة من التوصيات أهمها مايلى: ينبغى على حكومة العراق أن تفرج فوراً عن جميع المعتقلين وأن تكشف عن أسماء جميع من توفوا فى سجونها، وينبغى لحكومة العراق أن تستعرض بشكل جدى وفورى جميع ملفات الحالات المعلقة للمفقودين بالنظر إلى مرور أكثر من ست سنوات منذ تقديم تلك الملفات، كما ينبغى أن تدعو حكومة العراق لجنة الصليب الأحمر الدولية الى الاضطلاع بولايتها من خلال إتاحة سبل الوصول الكاملة الى جميع السجون العراقية وغيرها من المعتقلات.

كما أشار المقرر الخاص الى أن حكومة العراق لم تتبع أياً من التوصيات الواردة فى تقاريره السابقة ، كما تقاعست عن التعاون على النحو الواجب مع المقرر الخاص، وذلك بعدم ردها على أي من المراسلات التى بعث بها إلى الحكومة، ورفض السماح له بزيارة البلاد أو السماح بوجود مراقبين لحقوق الإنسان فى العراق.

وجدد المقرر الخاص دعوته إلى تنفيذ اقتراحه السابق بإيجاد آلية لرصد حقوق الإنسان مكونة من موظفى الأمم المتحدة فى كافة أنحاء العراق.

حالة حقوق الإنسان فى البحرين عام ١٩٩٨

أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان فى البحرين تقريرها السنوى عن حالة حقوق الإنسان فى البحرين خلال العام ١٩٩٨ أشارت فيه إلى أنه على الرغم من النجاح النسبي الذى حققته البحرين فى مجال التنمية والصحة والتعليم والخدمات العامة، فقد ظلت الحقوق السياسية والمدنية تعاني من الانتهاكات المتواصلة . فلاتزال المشاركة الشعبية محصورة فى نطاق ضيق، ولاتزال الحكومة ترفض فتح قناة للحوار مع لجنة «العريضة» التى تحمل تفويض من قبل ٢٥ ألف مواطن، واستمرت اعمال الاعتقال لاعضاء اللجنة والتحقيق معهم وتفتيش منازلهم. وبإستثناء الدعوة التى وجهت الى السيد محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان لحضور ندوة أُعدت من أجل التنمية البشرية بمناسبة فوز البحرين بالمرتبة ٤١ ، فقد ظلت الحكومة ترفض الطلبات التى تقدم بها عدد من منظمات حقوق الإنسان الدولية لزيارة البلاد.

فعلى الصعيد الدستورى، صدقت البحرين على اتفاقية مناهضة التعذيب فى ١٨ فبراير/شباط ١٩٩٨مع عدم الاعتراف بالمادة ٢٠ والفقرة (١) من المادة (٣٠).. ورغم ذلك ما زالت قوات الأمن تستخدم التعذيب فى المعتقلات، حيث أشار التقرير إلى وفاة نوح خليل آل نوح(٢٢ عام) فى ١٩٩٨/٦/٢٠ إثر تعذيبه اثناء الاعتقال فى ١٩٩٨/٦/١٩ .

كما أفاد التقرير بإستمرار حملات المداهمة والاعتقال والسجن بحق المئات من أنصار الحركة الدستورية المشاركين فى الاحتجاجات الجماعية أو الذين ينتقدون الأوضاع السائدة. حيث أشار التقرير السنوى للصليب الأحمر الدولى لعام ١٩٩٧إلى ان بعثتها إلتقت بنحو٢١١١ معتقلاً فى ٢٣ مركز إعتقال، وهو رقم كبير جداً بالنسبة لمواطنى البحرين.

كما استمرت الحكومة فى تجاهل الانتقادات الموجة إلى قانون«أمن الدولة» لعام ١٩٧٤ من قبل مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفى،حيث دأبت الحكومة على اعتقال الاشخاص بالاستناد على هذا القانون. كما أشارت مجموعة العمل الى أن تطبيق هذا القانون ينتهك معايير حقوق الإنسان التى نص عليها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.وقد شهد العام ١٩٩٨ اعتقال أكثر من ألفين معتقل بشكل تعسفى بسبب ممارستهم لحقوقهم التى كفلها القانون.

وعلى صعيد الحق فى المحاكمة أشار التقرير الى استمرار الحكومة فى إحالة عشرات من المتهمين السياسيين- الذين تعتبرهم الحكومة متهمين فى قضايا أمن الدولة -إلى محكمة أمن الدولة بدوائرها الأربعة. ولا تستند تلك المحاكمات إلى

ابسط معايير المحاكمات العادلة التى تحث عليها الاتفاقيات الدولية. حيث يتم الاعتقال غالباً بدون مذكرة قبض قضائية ويتم اعتقالهم انعزاليا طوال فترة التحقيق الذى يتم غالباً تحت التعذيب لانتزاع اعترافات قسرية كقرائن لإدانة المتهم.

وعلى صعيد حقوق الأطفال والنساء، فقد استمرت الحكومة فى انتهاكاتها لحقوق الأطفال على الرغم من انضمامها إلى اتفاقية حقوق الطفل فى العام ١٩٩٢، حيث تعتبر الحكومة من بلغ سن ١٦ عاماً بالغاً .وهو الأمر الذى يخالف اتفاقية حقوق الطفل والتى تحدد سن الرشد ب١٨عام. وقد تعرض العديد من الأطفال للاعتقال حتى يتجاوزوا سن ال١٦عاما ليقدموا إلى محكمة أمن الدولة بدلاً من محكمة الأحداث . ويقدر عدد الأطفال المعتقلين خلال العام ١٩٩٨ بحوالى ٧٤ قاصراً.

والظاهرة الملفتة للنظر هي استمرار الإعتقال بعد نفاذ الحكم أو البراءة. واستمرار سلطات الأمن فى اعتقال الإفراد المعتقلين بموجب قانون أمن الدولة، والذى ينص على أن الحد الأقصى لفترة الاعتقال هي ثلاث سنوات. ولكن سلطات الأمن دأبت على تجديد الحبس بإصدار أمر من وزير الداخلية.

كذلك شهد العام ١٩٩٨ استمرار سياسة الحرمان من الجنسية بحق الألاف من مواطنى البحرين من ذوي الأصول الايرانية علما بأن هؤلاء من الجيل الثاني والثالث والرابع الذين ولدا وتربوا فى البحرين ولا يحملون الجنسية الايرانية.وعلى صعيد انتهاك الحريات السياسية والمدنية استمر قانون العقوبات يشكل عائقاً امام ممارسة العمل السياسى فى البحرين. حيث يحرم هذا القانون إنشاء التنظيمات السياسية.

كذلك استمرت الحكومة فى رفضها لتطوير النظام العمالى القائم والمتمثل فى اللجنة العامة لعمال البحرين واللجان المشتركة بين ممثلين العمال وارباب العمل، وقد بدأت خلال العام المنصرم حركة تهدف إلى دفع حكومة البحرين لإصدار تشريع يسمح بإقامة النقابات والاتحادات العمالية المستقلة، قادها كلاً من اتحاد عمال البحرين وعدد من المنظمات العمالية العربية. وقدمت اللجنة العامة الى وزير العمل مشروع قانون متكامل للتنظيم النقابى يستند الى المعايير العربية والدولية لكن الحكومة لم تقم بالرد على المشروع.

كما استمرت الحكومة فى مصادرة حرية الرأى التعبير والتجمع حيث استمرت ممارسة هذه الانشطة رهناً بالحصول على تصريح خاص من الشرطة. وماعدا ذلك يتم تفريق المتظاهرين باستخدام القنابل المسيلة للدموع وكذلك اعتقال المتظاهرين.كما استمر الحظر على نشر المعلومات وتقييد حرية الصحافة مما دعا بعض وكالات الانباء إلى مغادرة البحرين .

« العيش المر.. تقرير المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان

أصدر المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان دراسة جديدة بعنوان« العيش المر.. تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان فى « المناطق الصفراء بقطاع غزة ». تهدف الدراسة إلى وضع ما يسمى بالمناطق الصفراء فى دائرة الضوء وتركز على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها الفلسطينيون فى هذه المناطق فى ظل استمرار السيطرة الاسرائيلية الأمنية عليها.

وتستعرض الدراسة وضع هذه المناطق على ضوء الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتناقش أهم الإشكاليات التى وضعتها اتفاقية التسوية المرحلية أمام إمكانية التطور والتنمية فى هذه المناطق على الأصعده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما تناقش الاتفاقية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة لسكان هذه المناطق وبشكل خاص المناطق الصفراء في منطقتى خان يونس ورفح(منطقة المواصي) نظراً لما تشكله هذه المنطقة من مساحة تصل إلى ٧٠٪ من المساحة الإجمالية للمناطق الصفراء بقطاع غزة.

وتوثق الدراسة الانتهاكات الإسرائيلية اليومية التي يواجهها سكان المناطق الصفراء– وخاصة منطقة المواصي بخان يونس ورفح– من سيطرة على أراضيهم ومصادرتها عنوة، وفرض عزلة جغرافية عليهم عبر إغلاق الطرق المؤدية إلى هذه المناطق، مما يعيق الوصول إليها أو الخروج منها. كما تمتد هذه الممارسات لتصل إلى حظر البناء والتطوير فى البنية التحتية المدمرة على مدار سنوات الاحتلال في هذه المناطق تحت حجج أمنية، وتشمل هذه الممارسات الاعتداءات المتكررة على الأراضي الزراعية وإتلاف المزروعات والأشجار والمعدات. ويتعرض المواطن في هذه المناطق إلى الإعتقالات المتكررة على الحواجز العسكرية الإسرائيلية وقرب المستوطنات، كما تتعرض مرافئ الصيد الفلسطينية إلى الاقتحام التعسفى بشكل مستمر. هذا عدا ممارسات المستوطنين الاستفزازية ودهس المواطنين الفلسطينيين بسياراتهم على الطرق الرئيسية التي تصل المستوطنات بالأراضى الإسرائيلية مما نتج عنها وفاة عدد من المواطنين .

وتخلص الدراسة إلى أن اتفاقية التسوية المرحلية قد ساهمت وبشكل فعال في إقرار الواقع المأساوي الذي يعيشه سكان هذه المناطق، من خلال احتفاظ السلطات الإسرائيلية بالسيطرة الأمنية فى هذه المناطق واقتصار السيادة الفلسطينية على الصلاحيات المدنية والإدارية، مما أتاح للسلطات الإسرائيلية التحكم بزمام الأمور والسيطرة وفرض الشروط المجحفة بحق المواطنين تحت حجج أمنية. وتناشد الدراسة السلطة الوطنية الفلسطينية ايلاء الأهمية القصوي للمناطق الصفراء للأخذ بيد المواطنين الفلسطينيين أسوة بباقى المدن والمخيمات الفلسطينية، ولحماية الأراضى الفلسطينية من مخاطر التوسع الاستيطاني.

الكويت:
المنظمة ترحب بقرار مشاركة المرأة فى الانتخابات

تلقت المنظمة العربية ببالغ الارتياح المرسوم الأميري الصادر عن أمير الكويت يوم ١٦ مايو/آيار ١٩٩٩ بمنح المرأة الكويتية حق الترشيح والانتخاب لأول مرة بدءاً من عام ٢٠٠٣ ، وذلك بحذف عبارة «من الذكور» من صلب المادة الأولى من قانون الانتخاب.وقد أثار المرسوم الأميرى ردود فعل متباينة من القوى السياسية والحقوقية تراوحت ما بين التأييد أو التحفظ أو الرفض للفكرة جملة وتفصيلاً .

فمن ناحية ، انتقد «التيار الإسلامى»المتشدد المرسوم الأميرى بدعوى مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية، واشار الى أن الحكومة تسعى إلى فرض وتمرير قوانين –كانت موضوع جدل طويل فى الكويت –فى ظل غياب مجلس الأمة، الأمر الذى يشير إلى أن هذا المرسوم جاء ضمن حسابات سياسية. وأكد الإسلاميون– وهم يسيطرون عملياً على ثلث مقاعد مجلس الأمة– انهم سوف يطعنون فى المرسوم من خلال نوابهم فى البرلمان .

وفى حين أبدى الليبراليون حماسهم للمرسوم الأميرى الذى يمنح المرأة حق المشاركة السياسية، فقد انتقده بعض النواب «المعارضين »من الناحية الاجرائية، حيث رأوا أنه لا يوجد وجه للإستعجال يبرر قيام الحكومة بإصدار قوانين فى ظل غياب مجلس الأمة.

وقد رحبت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، بهذا المرسوم، وأصدرت بالإشتراك مع عشر منظمات أخرى بيانات عبرت فيها عن ارتياحها لإصداره، ودعت إلى المزيد من التطور فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن تقديرها لهذا المرسوم الذى يدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الكويت.

اختيار رئيس المحكمة الإسرائيلية التى تقر التعذيب لجائزة العدل الدولية

تلقت المنظمة العربية بإستنكار شديد القرار الصادر عن «لجنة القضاة الدوليين» بإختيار القاضى اهارون باراك رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، لمنحة جائزة «العدل الدولية» لهذا العام. وقد أصدر المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان «بياناً» أدان فيه هذا القرار وأشار إلى أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية التى يرأسها باراك بالموافقة على إستخدام أساليب التعذيب، مثل الحرمان من النوم والهز العنيف ووضع أكياس قذرة على رؤوس المعتقلين وإجبارهم على الجلوس فى أوضاع مؤلمة على كرسي منخفض وإجبارهم على الاستماع للموسيقى الصاخبة.. لايمكن أن يقابل بالموافقة من قبل المجتمع الدولى والمكافأة من قبل لجنة القضاة الدوليين.

وأكد المركز أن التعذيب المنهجى الذى أفضى ومازال الى الموت والشلل لا يستخدم إلا ضد المعتقلين الفلسطينين والعرب، الأمر الذى يظهر العنصرية الإسرائيلية فى أوضح تجلياتها، وأن تقنين التعذيب من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية يستوجب استبعاد رئيس المحكمة من الجائزة. لأن المحكمة قامت بعمل مشين من خلال إيجاد غطاء قضائى لتشريع التعذيب، مما جعل إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تقنن التعذيب.

وناشد المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان لجنة القضاة الدوليين بإستبعاد القاضى باراك من الترشيح لجائزة العدالة ، خاصة وأن المادتين ١٤٦و١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب تنصان على محاسبة مقترفى الانتهاكات الجسيمة كالتعذيب وليس مكافأتهم. وأكد المركز أن منح الجائزة للقاضى باراك يمثل إنتكاسة للعدالة، كما يفقد الجائزة قيمتها أمام الرأى العام .

مصر:-
قانون جديد للجمعيات الاهلية

بعد حوار طويل بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية المصرية حول إعداد مشروع قانون الجمعيات الجديد، استجابت فيه الوزارة لكثير من مطالب المنظمات غير الحكومية.فوجئت مؤسسات المجتمع المدنى بإقرار مجلس الشعب يوم ٢٦ مايو/آيار لقانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية يحمل رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، ينطوى على تعديلات كثيرة عما جرى التوافق عليه مما أثار جدلاً كثيراً.

ورغم ان القانون انطوى على بعض الجوانب الايجابية مقارنة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، الا انه لم يرق الى طموحات الجمعيات الاهلية ، ففى حين الغى القانون الجديد ٢٢ مادة من احكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كانت تكرس تدخل الادارة بصورة خانقة ، مثل ضرورة قيام الجمعية باخطار الجهة الادارية بحركة العضوية او تغيير جهة ايداع اموالها (م ١٦ ، ١٨) وحق وزارة الشئون الاجتماعية فى تعيين ممثلين للوزارة او هيئاتها اعضاء فى مجلس الادارة وحقها فى طلب عقد مجلس الادارة عند الضرورة (م ٤٨ ،٣٩) ..لكن اخفق القانون الجديد فى الاستجابة للعديد من التطلعات المشروعة لمؤسسات المجتمع المدنى، والتى جرى التوافق عليها خلال الحوار الطويل مع وزارة الشئون الاجتماعية، ورصدت منظمات حقوق الانسان عشرة انتقادات رئيسية أهمها، ان القانون الجديد احتفظ لجهة الادارة بصلاحيات واسعة فى رفض طلب القيد، ونقل عبء الطعن فى القرار الصادر بذلك الى جماعة المؤسسين بالمخالفة لما سبق التوافق عليه، وخول الجهة الادارية تحديد ميادين النشاط التى تعمل بها الجمعيات، واعطاها الحق فى الاعتراض على المؤسسين، والحق فى الاطلاع على محاضر الجمعيات، ودفاترها وسجلاتها، ودخول مقارها والتفتيش عليها،

والحق فى الاعتراض على أنشطتها وإمكان تعطيلها أو وقفها.

كما وردت بعض أحكام القانون بصيغة مطاطة تحتمل التأويل فى مجالات يؤثمها القانون مثل حظر قيام الجمعيات الأهلية بأى نشاط سياسى أو نقابى تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية والنقابات، إذ يمكن أن ينصرف تفسير ذلك لبعض أنشطة منظمات حقوق الإنسان على وجه الخصوص.

وتتطلع المنظمة العربية لحقوق الانسان ان تتفادى اللائحة التنفيذية للقانون هذه الثغرات.

فلسطين :-

منظمات حقوق الإنسان تطالب بإصدار قانون المنظمات الأهلية كما أقره المجلس التشريعى

أصدرت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية«بياناً» للرأى العام فى منتصف يونيو/حزيران ١٩٩٩ أدانت فيه الحملة الموجهة ضد المنظمات الأهلية بهدف النيل من مصداقيتها وتشوية قيادتها والطعن فى سمعتهم الشخصية والوطنية أمام الرأى العام، وأعربت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية عن أسفها الشديد إزاء مشاركة وزير العدل الفلسطينى فى هذه الحملة.

كما أبدت تلك المنظمات خشيتها من أن تكون هيئات وسلطات تنفيذية وراء تلك الحملة بهدف عدم تمرير قانون المنظمات الأهلية فى فلسطين، والتى كانت منظمات حقوق الإنسان قد ساهمت فى العمل من أجل تعديل بعض بنوده ، وذلك بجعل مرجعية تسجيل المنظمات الأهلية هى وزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية، وهو ما أقره المجلس التشريعى فى القراءة الثالثة للقانون، واعتبرته قوى المجتمع المدنى الفلسطينى انجازاً كبيراً يعزز الحماية القانونية للمنظمات الأهلية ويرسخ إستقلال المجتمع بما يمكنه من اداء دوره.

واللافت للنظر أن تلك الحملة تزامنت مع إصرار المجلس التشريعى على تنفيذ بنود القانون كما أقرها، وهو ما جعل تلك المنظمات تخشى ان تكون الحملة بهدف اشغال مؤسسات حقوق الإنسان بالدفاع عن قيادتها بدلاً من مواصلة العمل على تعبئة الرأى العام لاستكمال بناء دولة القانون ووضع التشريعات الأساسية للدولة الفلسطينية بما يتوائم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

وقد طالبت منظمات حقوق الإنسان بإصدار قانون المنظمات الأهلية كما أقره المجلس التشريعى فى قراءته الثالثة، والاسراع بتعيين نائب عام، وكشف ومعالجة الاسباب الحقيقية التى أدت الى عدم قيام وزارة العدل بواجباتها فى الاعداد للتشريعات الضرورية لتعزيز إستقلال القضاء.

اجماع دولى على ضرورة انعقاد مؤتمر جنيف فى موعده

عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف- التابعة للأمم المتحدة- اجتماعاً تحضيرياً بالقاهرة خلال الفترة من ١٤-١٥ يونيو/ حزيران ١٩٩٩ ، للتحضير للمؤتمر الدولى الذى تزمع الأمم المتحدة عقده فى جنيف فى ١٥ يوليو/تموز ١٩٩٩ بشأن اجراءات انفاذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وقد تضمن البرنامج ثلاث جلسات عامة، اضافة إلى جلستين احداهما افتتاحية والأخرى ختامية.

وقد تحدث فى الجلسة الافتتاحية ممثلون عن كل من : الدولة المضيفة(مصر) ، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، كما تحدث فيها أيضاً كل من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف، ووزير التخطيط والتعاون الدولى للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وأما الجلسة العامة الأولى، فقد خصصت للموضوع الخاص بإنتهاكات إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك القدس.

وقد تحدث فى هذه الجلسة كل من : السفير طاهر شاش المستشار القانونى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والاستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب ، الدكتور جوردان بوست استاذ القانون بجامعة هيوستن/ تكساس، والاستاذ مازن قبطى محام فلسطينى بالقدس.

وقد اتفق المتحدثون الأربعة على أن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة تمثل، انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وركز السفير طاهر شاش فى كلمته على تفنيد مزاعم إسرائيل بشأن مدى انطباق أحكام الاتفاقية المذكورة على الأراضى الفلسطينية المحتلة، مؤكداً فى هذا الصدد على الأمور الأتية: ان الضفة الغربية وقطاع غزة إنما هى أجزاء من الاقليم الذى خصصه قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ للدولة العربية الفلسطينية .

كما اشار ممثل المنظمة العربية لحقوق الانسان الى أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد اعتبر الأراضى الفلسطينية والعربية التى احتلتها إسرائيل منذ يونيو/حزيران ١٩٦٧ هى أرضٍ محتلة يتعين الانسحاب منها ،وكذلك اوضح إن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، هو حق ثابت ومقرر وفقاً للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

أما الجلسة العامة الثانية، فكان موضوعها «انفاذ اتفاقية جنيف الرابعة» وقد تحدث فيها ٦ من الخبراء والدبلوماسيين، هم السادة: خضر شقيرات المدير العام للجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة بالقدس، ميراندا جوبيرت من وزارة خارجية جمهورية جنوب أفريقيا، ديفيد ديلافراس رئيس وفد الصليب الأحمر الدولي بالقاهرة، د. على إبراهيم استاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس، فاروق جارف جاروف

المحامى واستاذ القانون الدولى بالجامعة الكاثوليكية بجمهورية شيلى، السفير د.حسين حسونة المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

وركز المتحدثون فى هذه الجلسة على ضرورة العمل دون ابطاء من أجل انفاذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضى الفلسطينية المحتلة. كما أكدوا بشكل قاطع على مسئولية إسرائيل عن ممارساتها غير المشروعة فى هذه الأراضى ، ونادوا بوقف جميع الأنشطة غير المشروعة التى تقوم بها السلطات الإسرائيلية، مثل هدم المنازل والاستيلاء على الاملاك العامة والخاصة وأعمال البناء فى الأراضى المحتلة.

وفى الجلسة العامة الثالثة، والتى كان موضوعها : «المؤتمر القادم للأطراف المتعاقدة السامية فى اتفاقية جنيف الرابعة بشأن اجراءات انفاذ الاتفاقية ، جنيف ١٥ يولية/تموز ١٩٩٩ : النتائج المحتملة»، تحدث خمسة من الخبراء القانونيين والدبلوماسيين، هم على التوالى: د. بول تافير جنير استاذ القانون الدولي بجامعة باريس (١١)، د. أحمد الرشيدى استاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة والمستشار القانونى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والسفير أخ مرشد المستشار القانونى بوزارة الخارجية بجمهورية بنجلاديش، د. هيلارى ماكيرى الاستاذ بكلية الحقوق /جامعة هول ببيريطانيا، د. وليم شاباس استاذ القانون الدولي الانساني بجامعة كويبك / كندا.

وتناول المتحدثون فى أوراقهم أهمية انعقاد المؤتمر الدولي المقرر له ١٥ يوليو/تموز ١٩٩٩ فى موعده، وعدم الرضوخ للضغوط الأمريكية والإسرائيلية التى تستهدف منع انعقاده أو تأجيله.

كما عنى المتحدثون بإبراز أهمية أن يأخذ المؤتمرون بعين الاعتبار أن اجراءات انفاذ أو إعمال أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضى الفلسطينية المحتلة يجب أن تشمل بالدرجة الأولى مايلى : اجراءات ممارسة الضغط الدبلوماسى بما في ذلك الاحتجاج والتنديد العلنى؛ إجراءات قسرية يتعين أن تتخذها الدول الأطراف جميعاً، فرض قيود على التجارة والاستثمار مع إسرائيل ، التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مناشدة الحكومة السويسرة التجاوب مع مطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة المتمثل فى ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي فى موعده المحدد وهو ١٥ يوليو/تموز ١٩٩٩ بجنيف.

والجدير بالذكر ، أن البيان الختامى الصادر فى نهاية أعمال اجتماع القاهرة قد أعاد بدوره التوكيد على أهمية امتثال الدول كافة بأحكام القانون الدولى الانساني ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

كما نوه البيان إلى حقيقة أن اتفاقيات جنيف الأربع تحظى الآن بإحترام عالمي كبير، الأمر الذى يستوجب معه الإلتزام التام بأحكامها، خاصة وأن المادة الأولى المشتركة فى هذه الاتفاقيات قد أوجدت التزاماً قانونياً عاماً على الدول المتعاقدة بوجوب العمل بكافة السبل على احترام وضمان احترام أحكامها، وفى جميع الأحوال ، وأنها – أى الاتفاقيات– قد جاءت لتغلب الاعتبارات الانسانية على اعتبارات الضرورة العسكرية، مما يقطع الطريق أمام دولة الاحتلال فى امكان التذرع بالاعتبارات الأمنية للافتئات على حقوق الشعب الخاضع لاحتلالها.

مؤتمر الإسكو للإعداد للجمعية العامة الألفية للأمم المتحدة

دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا لعقد مؤتمر إقليمى للمنطقة فى بيروت يومى ٢٣و٢٤ مايو/آيار ١٩٩٩ ، وذلك لإجراء حوار مفتوح حول رؤية هذه المنطقة تجاه عدد من القضايا الرئيسية قبيل القرن الحادي والعشرين.وقد عقد الموتمر فى إطار المشاورات التى قرر أمين عام الأمم المتحدة إجراءها من أجل الإعداد للدورة (٥٥) للجمعية العامة فى العام ٢٠٠٠ التى تقرر اعتبارها «الجمعية العامة الألفية» . وشارك فيه عدد كبير من المثقفين وممثلى منظمات المجتمع المدنى والفاعليات السياسية والاقتصادية ورجال الإعلام ، وبمشاركة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

وتناولت المناقشات محاور ثلاثة، هى: الأمن والسلام– والتنمية الاقتصادية والاجتماعية– وحقوق الإنسان وقضايا الحكم السلبية. أما بالنسبة لمحور الأمن والسلام ، فقد أشار المتحدثون فى كلماتهم إلى تجاهل بعض الدول الكبرى لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها وطالبوا بإصلاح المنظمة، وخاصة بإعادة تشكيل مجلس الأمن وتحقيق التوازن فيه وتفعيل دور الجمعية العامة . وانتقدوا ظاهرة عمل الدول الكبرى خارج إطار المنظمة الدولية، وازدواجية المعايير فى مواقفها تجاه العراق وليبيا.

وقد اتخذ ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان السفير طاهر شاش من موقف المنظمة الدولية من القضية الفلسطينية منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ مثالاً واضحاً على عجزها عن تنفيذ مبادئ الميثاق، حيث جاء قرار التقسيم مخالفاً لمبدأ حق تقرير المصير، ثم عجزت الأمم المتحدة عن تنفيذه وغيره من القرارات الخاصة بالقضية، سواء القرارات الخاصة بعودة اللاجئين أو بالقدس، أو حتى القرار رقم ٢٤٢ ، حيث أخرج النزاع من إطار الأمم المتحدة ليصبح موضوعاً لمفاوضات غير متكافئة بين الطرفين يجرى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى وتحت ضغط ممارساته التوسعية. واقترح ممثل المنظمة إصلاح الأمم المتحدة، وإعادة تشكيل مجلس الأمن لتحقيق التوازن وديمقراطيته والحد من استخدام «الفيتو»، وتقوية دور الجمعية العامة بإعتبارها ممثلة لكافة الدول.

وفى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تضمنت المداخلات الاشارة الى تخلف

التتمة ص ١٨

اليمن:

اعتقال مواطنين دون اتهام وتعذيبهم

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن شرطة مدينة «الشيخ عثمان» بمحافظة عدن قامت فى الاسبوع الأول من شهر أبريل الماضي باعتقال السادة صالح السويدى وفرج سالم بن رعية ومحسن على صالح وسيف سعيد.وأفادت الشكوى أن المواطنين المذكورين- الذين لم توجه إليه اتهامات - يتعرضون للتعذيب بقسم الشرطة.

وقد طالبت المنظمة السلطات المختصة بالتحقيق فى هذه الشكوى ، والإفراج عن المتعقلين فى حالة عدم توجيه اتهامات إليهم، مع مجازاة المسئولين عن أعمال التعذيب.

...احتجاز المسئولين بجمعية رعاية وتأهيل المكفوفين فى عدن

تلقت المنظمة شكوى تتضمن أن الشرطة المدنية بمدينة «المكلا» بمحافظة عدن قامت فى ٢٢ أبريل الماضى بإحتجاز مسئولى فرع عدن فى جمعية رعاية وتأهيل المكفوفين ، وهم جمال مثنى الصيادى رئيس الجمعية، ووديع دردين أحمد المسئول المالي وعبد الرحمن القباطى وناصر أحمد فضل وسمير قائد مسعد.

وأفادت الشكوى أن احتجاز المذكورين جاء عقابا لهم على مشاركة المكفوفين فى الاعتصام والاحتجاج على أوضاعهم.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب السلطات اليمنية بالتحقيق فى هذه الواقعة وفى حالة ثبوتها بأن تطلق سراح المذكورين.

... ردود من اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان

تلقت المنظمة من «اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان» باليمن ردوداً على عدد من الشكاوي التى كانت المنظمة التى خاطبت السلطات المختصة بشأنها. وقد تضمنت ردود اللجنة مايلى:

- بشأن شكوى المنظمة حول قيام إدارة أمن الحديدة بسجن عدد من المواطنين دون مبرر قانوني ومن ضمنهم المواطن أحمد عبده المخلافي، تضمن رد اللجنة أنها «أجرت تحقيقاتها واتصلت بالجهات ذات العلاقة واتضح أن الشخص المذكور فى الخطاب قد تم القبض عليه وإيداعه السجن بناء على توجيهات قاضي الأحوال الشخصية بمحكمة جنوب الحديدة فى تاريخ ١٩٩٨/١١/٩ بسبب خلاف على مبالغ مالية مع المدعو رفقي محمد زهران(مصرى الجنسية) ، وأحيل إلى المحكمة» .

-وردا على خطاب المنظمة بشأن عدم تنفيذ الجهات المختصة بالبحث الجنائى لقرار النيابة العامة بالافراج عن المواطن مأمون العبسي وستة أشخاص آخرين، أفادت اللجنة بأنها أجرت تحقيقاتها واتصلت بالجهات ذات العلاقة واتضح انه قد تم اطلاق سراحهم جميعاً بشكل نهائى فى وقت سابق وبهذا تعتبر القضية منتهية.

السودان:

ملاحقة نشطاء الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الرأى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة شكاوى تتضمن أن أجهزة الأمن السودانية تلاحق الاستاذة سلوى سعيد المحامية، ومصطفى عبد القادر وادريس حسن والبدوى يوسف، والحاج ماضاوى محمد أحمد، والحاج محى الدين تيطاوى.

وتفيد هذه الشكاوى أن جهاز الأمن الداخلية قام باستدعاء الأستاذة سلوى سعيد يوم ٩ مايو/ايار للتحقيق معها وأنه سبق اعتقالها عدة مرات لمشاركتها فى المسيرات النسائية، كما أن السلطات تلاحق المواطنين الآخرين بسبب نشرهم مقالات تنتقد الحكومة، وقامت باحتجازهم بتهمة العداء للدولة ومخالفة قوانين النشر والمطبوعات.

وطالبت المنظمة السلطات السودانية بالكف عن ملاحقة نشطاء الدفاع عن حقوق الإنسان .

..ردود من المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان من المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان بالخرطوم ردودا على عدد من الشكاوى التى كانت المنظمة قد اتصلت بشأنها بوزارة الداخلية السودانية.

وقد تضمنت ردود المجلس مايلى:

- تضمنت إحدى الشكاوى أن عدداً من السجينات فى سجن أم درمان لازلن مضربات عن تناول الطعام بسبب سوء معاملة إدارة السجن لهن ورفضها لمطالبهن.

وقد تضمن رد المجلس أن النزيلة ريلا إبراهيم قامت بالاخلال بالنظام والمشاجرة مع أخرى ، كما أن النزيلتين مشاعر الهادى وأميرة إبراهيم خالفتا لوائح السجن؛ وأنهما لم يضربا عن الطعام، وإنما رفضت مشاعر الهادى الطعام المخصص لها لمرضها بالقرحة، وسمح لها بتناول الطعام الخاص.

-وردا على شكوى تلقتها المنظمة عن عدم معرفة مصير أكثر من ١٨٠٠ صبياً من تلاميذ المدارس الثانوية الخاضعين للتدريب العسكرى الإجبارى بمعسكرات «الجبهة الإسلامية» بمنطقة عيلفون، تضمن كتاب المجلس أن هذا الإدعاء لاأساس له من الصحة، وقد تمت مناقشة وتوضيح أحداث العيلفون فى «لجنة حقوق الإنسان» بجنيف عام ١٩٩٨ . وأن المجلس على استعداد لتوفير معلومات كافية فى حالة موافاته باسم أى شخص تتوافر معلومات عن اختفائه.

وردا على شكوى تتضمن القبض على عدد من الصحفيين واعتقالهم وعدم توجيه تهم لهم، تضمن رد المجلس أن الصحفيين الثلاثة (باقر حسب الرسول، محمد عبد السيد، وعبد القادر حافظ) لم يعتقلوا بصفتهم المهنية، ولكن بسبب كشف معلومات لجهات أجنبية ووجهوا بهذه التهم وأحيلوا إلى النيابة العامة، وقد أُفرج عن باقر حسب الرسول، وعبد القادر حافظ بينما مازال محمد عبد السيد محتجزاً لمزيد من

التحرى.وأما الصحفية مها حسن، فقد تم إطلاق سراحها بعد يوم من اعتقالها.

وكانت المنظمة قد تلقت شكوى تتضمن أن سلطات الأمن قامت بالاعتداء على عدد من المحامين والمواطنين لمنعهم من اقامة ندوة مهنية للمحامين، وأن عدداً منهم قد أصيبوا بإصابات بالغة .

وقد تضمن رد المجلس أنه تم اعتقال الأستاذ غازى سليمان وعدد آخر من المحامين مساء ٧ أبريل/نيسان الماضي لمحاولتهم اقتحام «دار المحامين» بالقوة .وقد تمت إحالة الأستاذ غازى للقضاء، وحكم عليه بالسجن ١٥ يوما وبالغرامة ، وأيدت محكمة الاستئناف هذا الحكم وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة والإفراج عنه لفترة اختبار. ولكنه رفض التوقيع على التعهد بذلك وأحيلت الأوراق إلى المحكمة العليا. ويتمتع الأستاذ غازى بحياته العادية بعد إكماله فترة الحكم.أما بقية المحامين الثمانية ، فقد أطلق سراحهم بعد ثلاثة أيام.

سوريا:

الاستيلاء على العيادة الطبية لمواطن مقيم بالخارج

تلقت المنظمة عدة شكاوى واتصالات تليفونية من الدكتور نديم سراج ، المقيم فى مدينة «ريتنسبرج» بالمانيا بشأن قيام جهاز المخابرات السوري الاستيلاء على عيادته الطبية بشارع القوتلى فى حلب. وتفيد شكاوى الطبيب السورى أنه تم الاستيلاء على هذه العيادة المملوكة له بتدخل من جانب أفراد من جهاز المخابرات العسكرية السورية، وعلى رأسهم العميد حسن خلوف من حلب. وقد أقام الشاكى دعوى لاسترداد عيادته الطبية غير أن الشهود تعرضوا للضغوط من جانب جهاز المخابرات العسكرية. وقد تم تنفيذ قرار إخلاء العيادة وألقيت أجهزتها الدقيقة وتم تعطيلها. وقد طلب الشاكى مساعدة وكيل وزارة الخارجية وتدخل وزير العدل السورى.

وقد قامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالكتابة إلى السيد وزير العدل بالجمهورية العربية السورية، راجية التحقيق فى هذه الشكوى وفى حالة ثبوتها اتخاذ مايراه من إجراءات. وترجو المنظمة أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الشاكى لعيادته الطبية فى أقرب وقت.

تونس:

ملاحقة كاتب صحفى بسبب آرائه

تلقت المنظمة شكوى تتضمن قيام السلطات التونسية بملاحقة الكاتب الصحفى توفيق بن بريك واتخاذ عدة إجراءات قمعية ضده، من بينها سحب جواز سفره لمنعه من مغادرة البلاد وقطع الاتصالات الهاتفية عنه، واحتجازة أكثر من مرة بوزارة الداخلية والتضييق على أفراد أسرته.

وطالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات التونسية بالتحقيق فى هذه الشكوى، وفى حالة ثبوت صحتها الكف عن ملاحقة الاستاذ توفيق بن بريك وإعادة جواز سفر إليه، وكذا إعادة الاتصالات الهاتفية معه والتوقف عن كافة إجراءات التضييق علية وعلى أسرته.

٠٠واعتقال أحد نشطاء الدفاع عن الحريات

تفيد شكوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن أجهزة الأمن التونسية قامت فى ١٢ مايو الماضي بإعتقال الاستاذ عمر المستيرى بسبب عضويته للجنة المتابعة «بالمجلس الوطنى للحريات» . كما تضمنت الشكوى أن أجهزة الأمن قامت بقطع الاتصالات الهاتفية عن المذكور ووضعت منزله تحت الرقابة.

وطالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات التونسية بالإفراج عن المعتقل عمر المستيرى إذا كان اعتقاله لمجرد نشاطة فى مجال الدفاع عن الحريات ، أو تقديمه لمحاكمة عادلة إذا ما اثبتت فى حقه تهمة محددة.

جيبوتى:

اعتقال نشطاء حقوق الإنسان

تلقت المنظمة العربية شكوى تتضمن أن سلطات الأمن الجيبوتية قامت بإعتقال ٤٥ مواطنا، من بينهم الأستاذ عارف محمد عارف المحامى، وذلك بسبب نشاطهم فى الدفاع عن حقوق الإنسان ، ولم توجه إليهم أية اتهامات، كما أفادت المعلومات بأنهم يتعرضون للتعذيب واساءة المعاملة.

وطالبت المنظمة السلطات الجيبوتية- فى حالة ثبوت الشكوى- بالإفراج فوراً عن المعتقلين إذا لم تثبت فى حقهم تهم محددة أو تقديمهم للمحاكمة العاجلة والمنصفة، ومجازاة المسئولين عن تعذيبهم.

السعودية:

اعتقال الصحفى اسحق الشيخ

تلقت المنظمة العربية شكوى تتضمن قيام سلطات الأمن السعودية فى ١٠ أبريل الماضى بإعتقال الصحفى السعودى الاستاذ اسحق الشيخ يعقوب ، والبالغ من العمر ٧٠ عاماً ، واقتادته الى مكان مجهول دون توجيه أية اتهامات إليه. ولا يزال المذكور معتقلاً رغم معاناته من متاعب صحية .

وقد خاطبت المنظمة سمو الأمير نايف بن عبد العزيز بشأن هذه الشكوى ، راجية فى حالة ثبوتها أن يبادر بإصدار أوامره بالإفراج عن المذكور إذا لم تثبت فى حقه تهمة محددة أو تقديمه لمحكمة عادلة.

فلسطين:

احتجاز صحفيين بسبب مقالاً عن تجاوزات الشرطة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد قيام الشرطة الفلسطينية فى ٢٢ مايو/آيار الماضي باحتجاز الاستاذ محمود البردويل رئيس تحرير جريدة «الرسالة» التابعة لحزب «الخلاص الاسلامى» والاستاذ وسام عفيفة المحرر بالجريدة.

وتفيد المعلومات أن سبب احتجاز

المذكورين، هو نشر مقالا عن تجاوزات الشرطة مع المعتقل أيمن الحمصى الذى يعالج من حالة غيبوبة نتيجة تعذيبه ، كما أن الشرطة كانت قد احتجزت الأستاذ غازى حمد لنفس السبب ثم أطلقت سراحه بعد ٢٦ ساعة من التحقيقات.

وطالبت المنظمة بإطلاق سراح المذكورين أو تقديمهما لمحاكمة عادلة إذا اثبتت فى حقها اتهام محدد.

..إضراب المحامين احتجاجاً على التدخل فى أعمال السلطة القضائية

قام حوالى ألفاً من المحامين فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى بالاضراب احتجاجا على تدخل السلطة التنفيذية الفلسطينية فى أعمال السلطة القضائية بعزل القضاة، ومنهم رئيس المحكمة العليا قصى عبد الله بسبب انتقاده لوزير العدل، وترك منصب المدعى العام شاغراً لمدة طويلة ؛ ومضايقة المحامين وغير ذلك من صور الاعتداء على استقلال القضاء.وطالبت المنظمة العربية السلطة الفلسطينية بالكف عن هذا التدخل وتوفير الضمانات التى تنص عليها مواثيق حقوق الإنسان لاستقلال القضاء ونزاهته.

..ومنع ناشطي حقوق الإنسان من زيارة المعتقلين

فى تطور خطير ومفاجئ منعت الشرطة الفلسطينية فى شهر يونيو/حزيران عدداً من ناشطى حقوق الإنسان من زيارة المعتقلين الفلسطينيين فى سجن غزة المركزى، بمقتضى القرار الصادر عن مدير الشرطة الفلسطينية اللواء غازى الجبالي.

وصرحت مصادر صحفية أن مدير المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني، ومدير مؤسسة«القانون» لحقوق الإنسان المحامي خضر شقيرات، ومدير مؤسسة «الضمير» لحقوق الإنسان خليل أبو شمالة من بين الذين شملهم قرار المنع، ويأتى قرار المنع على خلفية الانتقادات المتزايدة التى تواجهها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، ومااتصفه بأنه إنتهاكات جسيمة ومتواصلة لحقوق الإنسان الفلسطينى فى السجون الفلسطينية.وكانت مؤسسة «الضمير» أصدرت بياناً فى شهر مايو/آيار انتقدت فيه قيام بعض عناصر الأجهزة الأمنية بتعذيب مواطن فى منطقة غزة.

تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولى الإنسانى وحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة

شهدت الفترة الانتقالية التى تلت الانتخابات الإسرائيلية فى ١٧ مايو/ آيار الماضى تصاعداً خطيراً من جانب إسرائيل لانتهاكاتها لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومواثيق حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وبما فى ذلك حملة استيطانية شرسة فى هذه الأراضي.

ومن هذه الانتهاكات والاعتداءات خلال شهر مايو مايلى:

-استشهاد ثلاثة فلسطينيين، هم حمادة خليف رضوان، الذى صدمته سياره عسكرية، والمعتقل شادى صقر أبو دحروج فى سجن بئر السبع نتيجة الإهمال الطبى، ونشأت صالح شرين فى سجن الرملة لنفس السبب.

-اصابة الطفل جواد المحتسب (١٣ عاما) بعيار نارى أطلقه جندى إسرائيلى، وكذا اصابة٧٥ مواطنا فى مواجهات مع الجيش الإسرائيلى دفاعا عن الأراضى المصادرة فى الشيوخ ودير قديس وبروقين والزاوية. وإصابة ٣ صحفيين، هم جعفر اشتيه وناصر اشتيه وعبد الرحمن القوضيى وتعرضهم للضرب من قبل الجيش الإسرائيلى، وتعرض زوجة أسعد خالد من دير قديس (رام الله) للاجهاض لاستنشاق الغاز المسيل للدموع.

اعتقلت السلطات الإسرائيلية ١٢٨ مواطنا فلسطينيا فى منطقة الخليل.

-بلغ مجموع ما صادره الجيش الإسرائيلى من أراضى الفلسطينيين ١٩٠٣٠ دونما، استولى المستوطنون على ١٨٣٠ دونما فى كفر عقب وقصره وترمسعيا والخضر واللبن بمناطق القدس ونابلس ورام الله وبيت لحم ونابلس.كما صادقت الحكومة الاسرائيلية على مصادرة ٣٥٠٠ دونما من أراضى الطور وأبو دريس والعزرابة وعناتا والعيسوية لتوسيع مستوطنة معالية ادومين شرقى القدس المحتلة.واستولى المستوطنون على الأراضى فى أماكن متفرقة حيث بدأوا فى إقامة مستوطنات جديدة عليها . كما بدء العمل فى بناء مستوطنة فى رأس العامود بالقدس ومستوطنة حارحوما فى جبل ابو غنيم.

ويأتى هذا التصعيد الخطير عشية انتقال السلطة إلى حكومة باراك دون أن يحرك الأخير ساكنا .

-قام الجيش الإسرائيلى بهدم ٨ منازل فلسطينية فى مناطق مختلفة.كما قام المستوطنون بحماية الجيش الإسرائيلى بإقتلاع ٢٤٨٠ شجرة زيتون ولوزيات.

-قام الجيش الإسرائيلى بهدم ثلاثة برك لتجميع المياه.ولازالت قوات الاحتلال تواصل اعتداءاتها على حرية التنقل فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى، وقد قامت فى ٣٠ مايو الماضي بمنع عدد من الصحفيين الفلسطينيين من سكان قطاع غزة من الوصول الى الضفة الغربية للمشاركة فى المؤتمر الوطنى الأول لمواجهة الاستيطان الذى عقد فى رام الله ، ومن هؤلاء حسن جبر ومحمد طاهر النونو وفايد ابو شمالة .

-ولا تزال إسرائيل تواصل اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف فلسطينى، وقد أصدرت جمعية رعاية أسر المعتقلين والأسرى «بيانا »فى أبريل الماضى بمناسبة يوم الأسير نددت فيه بانتهاك إسرائيل للمواثيق الدولية وناشدت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بالوقوف ضد الانتهاكات الإسرائيلية ودعم مطالب السجناء والمعتقلين وعائلاتهم.

-واصلت حكومة بنيامين نيتانياهو ممارساتها المتطرفة وانتهاكاتها للقانون الدولى ومخالفة أحكام اتفاقيات أوسلو، بالاستمرار فى عملية تهويد القدس المحتلة .

وقد لجأت إلى إصدار قرار بإغلاق مكاتب «بيت الشرق» والأمر بتنفيذ قرارها بالقوة فى محاولة مكشوفه للحصول على مكاسب انتخابية، وكاد أن يؤدى ذلك إلى مواجهات خطيرة مع الفلسطينيين لولا أن أصدرت المحكمة العليا قراراً بتأجيل تنفيذ القرار إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

ومنع أبو داود من العودة لفلسطين

قررت إسرائيل فى ١٣ يونيو/ حزيران منع عضو المجلس الوطنى الفلسطينى محمد داود عودة (أبو داود) المخطط لعملية ميونيخ من دخول الأراضي الفلسطينية، وسحبت بطاقة «شخصية هامة جداً» التى منحتها اياها إثر عودته للمرة الأولى عام ١٩٩٦.

وكان بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل أصدر تعليمات إلى الأجهزة الأمنية بعدم السماح «لأبو داود» باجتياز الحدود الأردنية عبر جسر اللنبى الذى تسيطر عليه الدولة العبرية، قبل ٢٤ ساعة من موعد عودته الذى كان مقرراً فى ١٤ يونيو/حزيران. وجاءت الخطوة الإسرائيلية إثر إصدار السلطات القضائية الالمانية أمراً بإعتقال أبو داود بعد نشر حواراً صحفياً معه اعترف فيه بمسئوليته عن عملية ميونيخ التى نفذتها مجموعة من الفلسطينيين العام ١٩٧٢ أثناء دورة الألعاب الأوليمبية وقتل فيها ١١ رياضياً إسرائيلياً.

واعتبر رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى أحمد فريح «أبو علاء» القرار الإسرائيلى «ردة فعل غير مدروسة» ، وأن القرار يعتبر انتهاكاً للاتفاقيات الموقعة. مشيراً إلى أن السلطات الإسرائيلية درست ملف «أبو داود» قبل السماح له بالعودة فى العام ١٩٩٦.

المحكمة العليا فى لندن تسمح للبطمة والعلمى بإستئناف الحكم فى قضية السفارة الإسرائيلية

اعلن ثلاثة قضاة فى جلسة استماع علنية فى المحكمة العليا فى لندن يوم ١٠ مايو/ آيار ، أنهم قرروا بالاستناد الى الميثاق الأوروبى لحقوق الإنسان السماح للفلسطينين سمر العلمى(٣٢ عاماً) وجواد البطمة (٣٠ عاماً) ، بأن يستأنفا الحكم الصادر ضدها بالسجن ٢٠ عاماً فى العام ١٩٩٦ ، بعد ما دينا بتهمة التآمر لتفجير السفارة الإسرائيلية ومبنى«بلفور» فى لندن فى يوليو/تموز ١٩٩٤ ، وصرحت محامية الدفاع عن سمر وجواد أن وزير الداخلية البريطانى بعث أخيراً برسالة إلى الاثنين يشير فيها الى انهما يتمتعان بحق الإستئناف ، وذكر القضاة الثلاثة أنهم قرروا منح حق الاستئناف انطلاقاً من أن حجب معلومات معينة عن محامى الدفاع وفقاً ل«شهادات استثناء لمقتضيات المصلحة العامة» تنتهك المادة ٦ من الميثاق الأوربى لحقوق الإنسان التى تضمن محاكمة عادلة وعلنية.

وبعد القرار انتصاراً لمحامى الدفاع الذين كانوا أبلغوا القضاة فى جلسة سابقة عقدت فى نهاية مارس/آذار الماضى أن شهادات الاستثناء التى فرضت من قبل وزيرى الداخلية والخارجية لمنع كشف معلومات سرية معينة أثناء المحاكمة يجب أن تلغى.

لبنان:

المنظمة تدين اغتيال القضاة الأربعة فى مدينة صيدا

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن استنكارها وادانتها للجريمة المروعة التى شهدتها مدينة «صيدا »بجنوب لبنان يوم ٨ يونيه/حزيران عندما فتح مجهولون مسلحون النار على قاعة محكمة الجنايات فى مقر العدل أثناء انعقادها مما أسفر عن مقتل هيئة المحكمة بأكملها المؤلفة من أربعة قضاة وهم : رئيس المحكمة القاضي حسن عثمان، والقاضي عماد عبد الأمير شهاب ووليد جرموش مستشاري محكمة الجنايات، والقاضي عاصم أبو ضاهر المحامي العام.

وقد اعتبرت المنظمة أن هذه الجريمة البشعة لا تمثل عدواناً على القضاء اللبنانى، ولكنها تستهدف بالاساس ضرب حالة الاستقرار التى يعيشها المجتمع اللبنانى خلال السنوات الأخيرة. وأكدت على ضرورة أن تقوم الحكومة اللبنانية بتفويت الفرصة على الجناة، خاصة فى ظل الظروف السياسية الراهنة التى يشهدها الجنوب اللبنانى المحتل والحديث الجاري عن استكمال مفاوضات السلام.

كما دعت المنظمة الحكومة اللبنانية إلى الالتزام بأحكام الدستور والقانون فى الكشف عن الجناه وتقديمهم للعدالة، بإعتبار ذلك المدخل الصحيح للتأكيد على حصانة القضاة والمحامين ولضمان تحقيق العدالة وترسيخ دولة القانون.

البحرين:

صدور عفو عن مجموعة من مرتكبى احداث عنف وجرائم أمنية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الارتياح القرار الصادر عن الشيخ «حمد بن عيسى آل خليفة» أمير دولة البحرين بالعفو عن مجموعة من الموقوفين الذين تورطوا فى أحداث وجرائم أمنية ضد المجتمع خلال الاعوام الماضية التى شهدت عدة إضطرابات.كما سيشمل العفو مجموعة أخرى ممن ادينوا في قضايا جنائية عادية.

والجدير بالذكر أن هذا العفو سيشمل ٣٢٠ موقوفاً لم تكن قد صدرت بحقهم أية احكام،بالإضافة إلى ٤١ محكوماً.

كذلك شمل قرار العفو السماح ال١٢ شخص من الموجودين بالخارج بالعودة إلى البلاد بعد تعهدهم بحسن السلوك والسيرة.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بهذه البادرة الايجابية، فإنها تناشد السلطات البحرينية العمل على إطلاق سراح جميع المعتقليين السياسيين أو تقديمهم إلى محاكمات عادلة تستند إلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. والعمل على تحسين أوضاع السجون والسماح للمبعدين بالعودة إلى أرض الوطن.

رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع: صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

هذا الاصدار عبارة عن خلاصة ورقة بحث بعنوان «رؤية جديدة للحاكمية» صادر عن شعبه إدارة التنمية والحاكمية بمكتب تطوير سياسة التنمية فى إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. ويتضمن البحث، تعريف معنى الحاكمية والعلاقة بينها وبين التنمية المستدامة بهدف توفير نظرة أشمل للحاكمية عن طريق وصف وتحليل قطاعات نشاطها ،وهى الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، وتتضمن الأفكار الواردة مايلى:

تحديد مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، التى تجعل البشر هدفاً أولياً لها وتدعو لحماية الخيارات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة. والاشارة إلى أن مصادر النمو الاقتصادى الكمى المعتمد على حجم الدخل ليس مقياسا دقيقاً للتنمية، لأنه يغفل مصالح الناس والبيئة، ويسقط مثلا عمل الاناث فى المنازل ونشاطات القطاع غير الرسمى وجماعات المجتمع المدنى وانشطتها الخيرية (رعاية المسنين مثلا). ويغفل المردود الحقيقى بعيد المدى للاستثمار فى التربية والصحة وغيرها من المجالات التى لا يجوز قياسها .

وتوضح الدراسة أن الأبعاد الحقيقية للتنمية البشرية المستدامة تتمثل فى التمكين بمعنى المشاركة، ثم التعاون والتفاعل، ثم العدالة والانصاف ، ثم الاستدامة ثم الأمن والطمانينة.

تعريف معنى «الحاكمية» ، وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية لتسيير شئون المجتمع على كافة المستويات. وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التى يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بإلتزاماتهم .وهى تشمل كل مؤسسة فى المجتمع من العائلة الى الدولة. ولكن الورقة تركز على أطراف ثلاثة هى الدولة ، والمجتمع المدنى ، والقطاع الخاص.

-تحديد أنواع الحاكمية بأربعة، وهى الحاكمية «الاقتصادية» بمعنى عملية اتخاذ القرار المؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة .والحاكمية «السياسية» بمعنى عمليات اتخاذ القرارات من جانب الدولة وسلطاتها المختلفة المستقلة، والحاكمية «الادارية» وتتعلق بأنشطة القطاع العام المتفتح، والحاكمية «المؤسساتية» وتشمل العمليات والبنيات الموجهة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

تحديد هدف برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى التركيز على القضاء على الفقر،وخلق فرص العمل، وحماية البيئة وتجديدها، وتعزيز دور المرأة، وتطوير الموارد الانسانية بما يساهم فى دعم هذه العناصر من خلال الصحة والتغذية والتعليم والتدريب المهنى والكفاءة الادارية.

إعادة تعريف الدور المستقبلى للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى. فدور الدولة خلق البيئة السياسية المواتية لتحقيق التنمية، وفى تحقيق الاندماج الاجتماعى وحماية غير القادرين، من خلال سياسات فاعلة للضمان الصحى والاجتماعى وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء . وتعميق الالتزام السياسى باعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب ائتلافات حاكمة وقيادات سياسية قوية، وتوفير البيئة التحتية، وبيئة مؤسساتية ديمقراطية تمكن من المشاركة والمحاسبة الشعبية، وادارة لامركزية ملائمة تتسم بالفاعلية والشفافية.

القطاع الخاص مهمته خلق أوضاع ونشاطات تؤمن توافر السلع والخدمات وفقاً لحاجات السوق، بما يحدد درجة وشكل التدخل الحكومى فى أضيق نطاق .

ويركز التقرير على الدور الحيوي للشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة فى استيعاب العمالة المسرّحة من الشركات الكبيرة نتيجة اعادة الهيكلة والاندماج وضرورة تيسير حصولها على القروض وتحسين مستواها التكنولوجى.

المجتمع المدنى يضم منظمات غير حكومية تسهّل التفاعل السياسى والاجتماعى وتعبئة المشاركة . وتمارس دور رقابى هام على الحكومة والقطاع الخاص، وبامكانها دعمهما من خلال النشاطات الخيرية. وتقدم الدعم الجماعى للمواطن وخدمات بعجز السوق عن توفيرها أهمها رفع مستوى القيم الاخلاقية والوعى البيئى وتدريب وتأهيل القوى العاملة وحماية الضعفاء ،وقيامها بنشاطها يستدعى هيكلا تشريعياً وتنظيمياً يتيح إعمال آلياتها ودعماً مالياً من الدولة ورجال الأعمال.

التركيز على التحديات التى تواجهها الاقتصاديات الوطنية، وتتمثل فى تقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء، لأنها غير مقبولة إنسانياً، فضلاً عن إساءتها إلى خطط التنمية وفرص نجاحها لما تثيره من التطرف والعنف الاجتماعى والارهاب، وحماية البيئة بإعادة النظر فى النظام الاقتصادى لجعله أكثر تكيفاً معها، ودعم المساواة بين الجنسين بوضع جدول زمنى لانهاء التمييز ضد المرأة والموازنة بين الخصوصية والتنوع الحضارى والاندماج اللازم للتعاون والتفاعل.

توصيف الوضع الحالى فى نمو الاقتصاد العالمى، حيث تحققت انجازات فى حقوق الاتصالات، والطب، والنقل، والهندسة الوراثية، والطاقة، والزراعة، والكمبيوتر. فى نفس الوقت الذى تزايد فيه تفسخ العائلات والروابط الاجتماعية ، وتلوث البيئة واستهلاكها ونضوبها، وزيادة معدلات الجريمة والادمان والبطالة وتفاوت الدخول والاغتراب النفسى.

تحديد متطلبات المستقبل لتحقيق التوازن فى اتجاه النمو الاقتصادى العالمى بمواجهة المشاكل السابقة خاصة فى ظل العولمة الاقتصادية والتجارة والمشاكل الناتجة عن انهيار الشيوعية والتوترات الدينية والاثنية التى تسود العالم.

حلف الفضول

أصدرت الجمعية العراقية لحقوق الإنسان – فرع سوريا– فى يناير/كانون ثان ١٩٩٨ الطبعة الأولى من إصدارها الثالث بعنوان«حلف الفضول» للد. جورج جبور وأخرين. والكتاب يتكون من جزئين رئيسيين، يشمل الجزء الأول مجموعة مقالات ومذكرات ومحاضرات ومقابلات ومراسلات للدكتور جورج جبور المفكر السياسى واستاذ القانون فى جامعة حلب. وأما الجزء الثانى فهو عبارة عن مجموعة من المقالات للعديد من الكتاب والمفكرين العرب. وجوهر الكتاب يدور حول:

التعريف بحلف «الفضول» الذى عقدته مجموعة من فضلاء قريش فى الجاهلية وظروف تشكيلة للدفاع عن كل مظلوم سواء كان من مكة أم من غيرها من سائر الناس، وذلك فى القرن السادس الميلادى حوالى عام ٥٩٠ إلى ٥٩٥. والذى أيده الاسلام فيما بعد حيث ألغى الرسول(ص) كل ماعداه من أحلاف الجاهلية ووصفه بأنه أشرف حلف كان قط وأنه «لو دعى إلى مثله فى الاسلام لأجاب».

ان الحلف بهذا الشكل ليس من صنع حكومة بل أنشأته نخبة من مجتمع مدنى وانه يتجاوز حدود القبلية إلى رحابة الإنسانية، وانه يسبق تاريخيا وثيقة «الماجنا كارتا» الانجليزية(١٢١٥م) واعلان حقوق المواطن الفرنسى، ويثبت أنه رغم حداثة تعبير حقوق الانسان فإن المفهوم قديم وليس غربى النشأة بل عرفته كل الحضارات العريقة، ومنها العربية والاسلامية.

ان تاريخ عقد الحلف يثبت الريادة العربية فى إنشاء أول جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم . وأنه بذلك يستحق أن يأخذ مكانة متقدمة فى الأدبيات الرسمية للأمم المتحدة تسبق مكانة الوثائق الأخرى. تضمن الاعتراف الدولى بالحلف كمعلم هام من معالم سعى البشرية للدفاع عن حقوق الإنسان ، وبالعرب كورثة ثقافة حلف الفضول. وتنفى الصورة المهينة عن العرب وتاريخه خاصة وأن الحلف ليس وثيقة دينية، وبالتالى تنتفى إزاءه حساسية الاشادة بالتراث الدينى فى مجالات حقوق الإنسان .

ان من شأن الاحتفاء بالحلف إحياء التقليد العربى فى الدفاع الجمعى عن حقوق الإنسان والمساعدة على نشر ثقافتها وعدم الاغتراب عنها المرتبط باعتبارها تراثاً غربياً.

تقديم اقتراحات من خلال المذكرات والمراسلات لرفع مستوى الاهتمام العربى والدولى بالحلف، من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اليونسكو، الجامعة العربية، المعهد العربى لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان .

ومن أهم هذه الاقتراحات مطالبة الأمم المتحدة بالاحتفال بالذكرى رقم ١٤٠٠ للحلف فى نفس عام احتفالها بالذكرى الخمسين للاعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٩٨) . ومطالبة مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان بإصدار توصية أو قرار باقرار مكانة حلف الفضول فى إطار سعى الانسانية من أجل حقوق الإنسان. وتقديم مذكرات للجامعة العربية بإقتراح ذكر الحلف فى ديباجة ميثاق الشرف العربى والميثاق العربى لحقوق الإنسان .ودعوة مجلس الجامعة لتبنى قرار الاحتفال بالذكرى ١٤٠٠ لحلف الفضول فى نفس عام الذكرى الخمسين للاعلان العالمى لحقوق الإنسان . واقتراح خاص للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بإعادة تسمية نفسها باسم «حلف الفضول» أى حلف مناهضة التشهير بالعرب على غرار منظمة « بناى بريت» اليهودية . مما يلفت نظر العرب بين ماضيهم وحاضرهم ، ويساهم فى نهضة حقوق الإنسان فى مجتمعاتهم ويحد من أثر الانتهاكات الحكومية.

كما يضم الكتاب مجموعة مقالات لبعض الكتاب العرب فى الصحف والمجلات العربية تتضمن تأييد الفكرة والاشادة بالدعوة. ومنهم أحمد حمروش« الشرق الأوسط» أحمد رضوان «تشرين» أحمد الجاسر «الرياض» سليمان سليم البواب «المنارة» وغيرهم... وغيرهم وتنظيم حملة لجمع التوقيعات المؤيدة للفكرة، ودعوة بعض الكتاب إلى مؤتمر تبادر إليه جامعة الدول العربية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بعنوان «حلف الفضول».

مؤتمر الإسكو ... التتمة ص ١٢

المنطقة فى هذا المجال وندرة مواردها المائية، ودعت إلى التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، واقترحت دعم القوى الداعية للديمقراطيته وحقوق الإنسان وتضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء وإعادة النظر فى التنظيم الدولي الراهن ليصبح أكثر تمثيلاً للشعوب، وتعزيز العلاقة بين دور المجتمع المدنى وعملية إدارة شئون الحكم .

وفى هذا الصدد، شدد ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان على ضرورة احياء فكرة إقامة جمعية عالمية عامة للمجتمع المدنى تعمل إلى جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوافيها بتوصياتها .

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والحكم السليم، أشار ممثل المنظمة الى تخلف المنطقة فى هذا المجال ، وأورد إحصاءات عن مواقف الدول من الانضمام إلى المواثيق الدولية ومن تنفيذها، وتحدث عن الصعوبات التى تواجهها منظمات حقوق الإنسان. كما تحدث عن انتهاكات إسرائيل فى الأراضى المحتلة، ودعا إلى إيجاد الآليات اللازمة لفرض تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة فيها، وضرورة عقد المؤتمر الذى دعت الجمعية العامة لانعقاده فى ١٥ يوليو/تموز القادم.

كما اقترح بعض المتحدثين تقوية الآليات الدولية الخاصة بالإشراف على احترام حقوق الإنسان وعقد معاهدة دولية لتسليم مرتكبى الجرائم ضد حقوق الإنسان، وتفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية، وتضمين الدساتير والقوانين الوطنية أحكاماً لاحترام حقوق الإنسان.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

اعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان

انعقد فى المغرب خلال الفترة ٢٣-٢٥ أبريل/نيسان ١٩٩٩ المؤتمر الدولي الأول «للحركة العربية لحقوق الإنسان: آفاق المستقبل»، وذلك بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وبضيافة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

وفى إطار تدارس المؤتمر للظروف الدولية المؤثرة فى أوضاع حقوق الإنسان فى العالم العربى، دعا المؤتمر إلى اصلاحات جوهرية فى منظمة الأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر تمثيلاً لمناطق وشعوب العالم وأكثر فعالية فى اداء دورها، كما نبه إلى مخاطر التسييس وازدواجية المعايير فى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، ودعا مجلس الأمن إلى اصدار قرار فورى غير مشروط بإنهاء العقوبات المفروضة على العراق، ورفض أساليب التلاعب من جانب بعض الحكومات بدعاوي الوطنية والسيادة للتحلل من الإلتزام بالمعايير الدولية. كما أعلن عن دعمه الكامل للشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة عاصمتها القدس وحق اللاجئين فى العودة والتعويض .

وعند مناقشته لقضية الأقليات القومية فى العالم العربى، أكد المؤتمر«تمسكه بمبدأ حق تقرير المصير وإدانته الشديدة لجميع أعمال القهر والطغيان وشن الحرب التى مورست وتمارس ضد الأقليات فى المعالم العربى وخاصة أعمال الإبادة الجماعية والتهجير القسرى والاسترقاق».

وفى مجال تقييمه للأوضاع العامة لحقوق الإنسان فى العالم العربى، أكد المؤتمر على أنه رغم الانفراج النسبى فيما يتعلق بوضع حقوق الإنسان فى عدد من البلدان العربية، إلا أن الصورة العامة مازالت قاتمة، ودعا الى تحديث مؤسسات الجامعة العربية ومراجعة الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والضغط من أجل اصلاح التشريعات، ومطالبة جماعات الاسلام المسلحة بنبذ العنف . وبخصوص المسئوليات الملقاه على عاتق الحركة العربية لحقوق الإنسان، دعا المؤتمر إلى تعزيز النضال من اجل الديمقراطية، ومن أجل نيل الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، وتعميق قيم حقوق الإنسان ، والتصدى لإنتهاكات حقوق الطفل، ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى نطاق واسع، وتنمية أداء الحركة العربية لحقوق الإنسان.

البرلمان البريطانى يستضيف لقاءا حول حقوق الانسان الفلسطينى

دعت منظمة «اطباء بلا حدود» الى جلسة خاصة فى البرلمان البريطانى يوم ١٩٩٩/٧/٦ لمناقشة موضوع «صحة الفلسطينين وحقوق الانسان فى ضوء عملية السلام ». وقد استضاف اللقاء عضو البرلمان د. جينى ثونج وتحدث فيه رئيس منظمة اطباء بلا حدود، وقدمت السيدة فليسا داون تقريرها عن صحة الفلسطينين وحقوق الانسان ، تناولت فيه الوضع الصحى وانتهاكات اسرائيل للمعايير الصحية الدولية والتوصيات التى ركزت على حرية التنقل والسماح بتلقى المساعدات واجراء رقابة مستمرة ودعم البنية التحتية للسلطة الفلسطينية وغيرها .

شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى بريطانيا فى هذا اللقاء بوفد من ثلاثة اعضاء هم د. عبد الحسين شعبان رئيس المنظمة والسيدة فاطمة محى الدين والاستاذ سعيد الحبشى وقدم د. شعبان مداخلة عن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التى تصادف الذكرى الخمسين لها فى اغسطس القادم .

المفوضة السامية.. (تتمة ص ٢٠)

كما أعربت المفوضة السامية عن تقديرها العميق لمشاركة المنظمة العربية في عقد هذه الندوة، والذي ساهم العمل الجاد الذي تم خلالها في إقرار «برنامج العمل الخاص بتفعيل حق التنمية فى المنطقة العربية»، وأكدت على ان برنامج العمل بالإضافة إلى الحماس الذي أظهره المشاركين فى الندوة من أجل خلق توجه متكامل لحقوق الإنسان والتنمية البشرية، يعزز الأمل الكبير لدى المفوضة السامية فى العمل المستقبلي فى المنطقة العربية.

محاضرة الأمين...(تتمة ص ٢٠)

وتعرض الأمين العام فى محاضرته للتعريف بتطور منظومة حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحتى الآن، ولظهور الجيل الثالث من حقوق الإنسان وأهمها الحق فى التنمية .كما بين الأمين العام أن أهم المعوقات أمام اعمال الحق في التنمية في الوطن العربي تتمثل فى : الفقر والفساد، الإحتلال والحصار وغياب الديمقراطيةو مستوي التعليم والثقافةوتهميش المرأة.

الجمعية الكويتية..(تتمة ص ٢٠)

وتلا ذلك نقاش عام لاعضاء الجمعية العمومية الذين أثنوا على نشاط الجمعية فى التصدى لانتهاكات حقوق الإنسان. وطالب الاعضاء بضرورة السعي لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإنهاء عملية الاشهار القانونى، واتفق الحضور على ضرورة التركيز على حقوق فئة «البدون» فى المرحلة المقبلة ، وكذا الاهتمام بحقوق العمال المهدرة .

وبعد ذلك ، تشكلت لجنة لإدارة انتخابات أعضاء مجلس الادارة لاختيار ١١ عضوا من بينهم، وقد جاءت النتائج على النحو التالى:

أ٠ جاسم القطامى(الأول)، على البغلي(الثاني)، عبد العالي ناصر(الثالث)، عبد اللطيف الصقر(الرابع)، خلود الغيلي(الخامس)، عبد الوهاب الوزان(السادس)،مصطفى الصداف(السابع)، يحيي الربيعان(الثامن)، عبد الله غلوم(التاسع)، مظفر عبد الله (العاشر)، إبراهيم المعيضى(الحادي عشر).

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

مجلس الأمناء يجدد مطالبته برفع الحصار عن العراق ويعزز جهود الأمم المتحدة فى إعمال اتفاقية جنيف الرابعة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

عقد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدورى بالقاهرة يوم ١١ يونيو/حزيران ١٩٩٩، وناقش عدة تقارير عن حالة حقوق الإنسان فى البلدان العربية، وعدداً من الامور التنظيمية. اطلع المجلس على تقرير تفصيلى عن الجهود الرامية للنهوض بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، وأعرب عن قلقه من الجهود الساعية لعرقلة عقد مؤتمر الأمم المتحدة لانطباق اتفاقية جنيف على الاراضى الفلسطينية المحتلة فى منتصف يوليو/تموز القادم، وناشد المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان (عربيا ودوليا) من أجل ضمان انعقاد المؤتمر فى موعده.

كما أعرب المجلس عن قلقه من استمرار الكارثة الانسانية فى العراق من جراء استمرار العقوبات الدولية للعام التاسع على التوالي، وجدد المجلس مناشدته للمجتمع الدولي لوضع حد فورى للعقوبات التى راح ضحيتها مئات الآلاف من الاطفال والنساء والشيوخ، والتى تستمر بالمخالفة لكل مبادئ القانون الدولى ومواثيق حقوق الإنسان.

كذلك أعرب المجلس عن قلقه من استمرار أعمال الارهاب والعنف فى الجزائر وعن أمله فى أن ينجح الرئيس المنتخب فى اخراج البلاد من أزمتها فى ضوء المبادئ الديمقراطية التى جسدها خطابه فى ٢٩ مايو / آيار، كما ناشده أن يولى اهتماماً لحالات المختفين وحريات الصحافة والجمعيات فى اطار جهوده الرامية الى المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعى.

المفوضة السامية تحي انعقاد ندوة حقوق الإنسان والتنمية

أبرقت السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان برسالة إلى الاستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أعربت فيها عن سعادتها بالمشاركة فى الندوة الخاصة بحقوق الإنسان والتنمية، تأثرها بشكل خاص بوجود هذا العدد الكبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية التى شاركت في أعمال الندوة. (التتمة ص ١٩)

محاضرة الأمين العام عن حقوق الإنسان والتنمية فى بيروت

بدعوة من مؤسسة «جوزف ولور مغيزل» ألقى الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان محاضرة فى بيروت يوم ١٥ يونيو/حزيران ١٩٩٩ حول «حقوق الإنسان والتنمية». وأكد الأمين العام فى المحاضرة أن قضية التنمية وقضية حقوق الإنسان، كلاهما أصبحا من أهم القضايا التى تشغل الحكومات والشعوب فى دول العالم الثالث، وكذلك على المستوي الدولي والمؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة وذلك لتعثر برامج التنمية فى دول العالم الثالث، ولتردي حالة حقوق الإنسان فى معظم هذه البلاد. (التتمة ص ١٩)

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تعقد جمعيتها العمومية

عقدت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية فى مطلع مايو/ آيار ١٩٩٩ وذلك لمناقشة التقرير المالي والإدارى عن نشاط الجمعية لعام ١٩٩٨ وانتخاب مجلس ادارة جديد للدورة القادمة للجمعية. فى بداية أعمال الجمعية، ألقى الاستاذ جاسم القطامى رئيس الجمعية ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان كلمة، أكد فيها حرص الجمعية على مواكبة الأحداث المحلية والعربية والدولية، واستعرض أوجه نشاط الجمعية على مختلف الاصعدة. كما عرض الاستاذ عبد اللطيف الصقر التقرير المالى والإداري ووافق أعضاء الجمعية العمومية على اقرارهما. (التتمة ص ١٩)

المنظمة العربية لحقوق الانسان

تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة

رئيس المنظمة: أ. جاسم القطامى
الأمين العام: أ. محمد فائق

المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى ــ مصر الجديدة، القاهرة ١١٣٤١ جمهورية مصر العربية
ت: ٤١٨١٣٩٦ ــ ٤١٨٨٣٧٨
تليفاكس: ٤١٨٥٣٤٦
بريد الكترونى:
AOHR @ Link Com.Eg.
صفحة الانترنت:
http: //www. LINK. COM.eg/ Member/AOHR

الاشتراكات السنوية للعضوية:
الكويت ١٥ دينار
الأردن ١٠ دينار
مصر ٣٠ جنيه
المغرب ١٠٠ درهم
تونس ١٠ دينار
بقية الأقطار ٣٠ دولار أمريكى

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة العربية إلى البنك العربى المحدود – جنيف
Arab Bank Ltd. Switzerland
Account 201738
أو البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى
Alwatany Bank of Egypt/ – ٥٨١٨٣٥
Sarwat, Account 581835